جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

عنوان البحث

توطين أهداف التنمية المستدامة

(دراسة حالة لجمهورية مصر العربية)

Localizing Sustainable Development Goals

إعداد

حسن مصطفى عبد العزيز

إشراف

ا.د / فادية محمد عبد السلام

مدير معهد التخطيط القومي الاسبق

لاستكمال متطلبات

الحصول علي درجة الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2020

فهرس البحث

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	
مشكلة الدراسة	
أهداف الدراسة	
أهمية الدراسة	
تساؤلات الدراسة	
الإطار المنهجي للدراسة	
فصول و مباحث الدراسة	
الفصل الأول **ماهية و آليات توطين أهداف التنمية المستدامة**	
المبحث الأول: مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة	
المبحث الثاني: أشكال عملية توطين أهداف التنمية المستدامة	
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه توطين التنمية و تحويلها إلي ممارسات	
المبحث الرابع: خارطة طريق عملية توطين أهداف التنمية المستدامة	
الفصل الثاني **التجارب الدولية لعملية توطين أهداف التنمية المستدامة**	
المبحث الأول: استعراض التجارب الدولية	
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على عملية توطين أهداف التنمية المستدامة	
الفصل الثالث **دراسة حالة لتوطين أهداف التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية**	
المبحث الأول: مجهودات الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	
المبحث الثاني: الطريق نحو توطين أهداف التنمية المستدامة فى مصر	

المبحث الثالث: نموذج استرشادى لتوطين أهداف التنمية المستدامة فى محافظة بورسعيد بجمهورية مصر العربية	
الفصل الرابع **النتائج و التوصيات**	
أهم نتائج الدراسة	
التوصيات	
الخاتمة	
قائمة المصادر و المراجع	
أولا: المراجع العربية	
ثانيا: المراجع الأجنبية	
ملاحق الدراسة	
نموذج استرشادى لتوطين اهداف التنمية المستدامة بمحافظة بورسعيد	

أولا : المقدمة

في ستينات القرن الماضي وبالتحديد أبريل 1968 ، كشف النقاب عن مفهوم التنمية والقضايا العالمية مع تأسيس الثلاثي أورليو بيشي (إيطالي الجنسية)، وألكسندر كنج (أسكتلندي)، وديفيد روكفيلر (أمريكي) ،ما يعرف بـ "Accademia dei Lincei"أو نادي روما ، ليكون بمثابة مركز أبحاث غير حكومي لمواجهة قضايا تنموية مثل الزيادة السكانية وقضايا الاحتباس الحراري.

وبعد مرور عقدين من الزمان وتحديدا في عام 1983، دشنت "غرو هارلم برونتلاند"، رئيس وزراء النرويج ، اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED) ، وهي اللجنة المعروفة باسم لجنة برونتلاند ،التي اضطلعت بدور محوري نحو إقامة قمة ريو دي جانيرو (قمة الأرض) عام 1992 . مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) ، والذي شهد تدشين مفهوم التنمية المستدامة بشكل مؤسسي واعتماد أجندة القرن الواحد والعشرين.

تخلل ذلك وتلاه العديد من المؤتمرات الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة منها على سبيل المثال لا الحصر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (1972)،اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (1987) ، دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للبيئة (1997) مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (2002) ، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.(2012)

ثم تطور مفهوم التنمية المستدامة مع بداية الألفية مع إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals, MDGs)، وهي مبادرة من الأمم المتحدة تتألف من ثمانية أهداف انطلقت هذه الأهداف من إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تم توقيعه في سبتمبر 2000 ، بهدف تحقيقها بحلول 2015

وتمثلت هذه الأهداف في القضاء على الفقر المدقع والجوع ، تحقيق تعميم للتعليم الأساسي (الابتدائي) ، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، تقليل وفيات الأطفال ، خفض معدل الوفيات النفاسية ، مكافحة الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى ، كفالة الاستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وفي سبيل المضي قدما نحو وضع خطط التنمية لما بعد عام 2015، تم عقد"مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية" في سبتمبر 2010 ، كما تم إنشاء فرقة عمل لمنظومة الأمم المتحدة لتنسيق جدول الأعمال التحضيري لما بعد عام 2015 ، واختيار 27 شخصية كأعضاء فريق رفيع المستوى لتقديم المشورة بشأن تنفيذ إطار التنمية العالمية بعد عام 2015 ، والدعوة لإنشاء فريق عمل حكومي دولي معني بوضع مقترحات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك استنادا إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة المعروف بـ "ريو +20" ، ثم إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة ، ثم أنشأت الجمعية العامة للأم المتحدة في 2013 مجموعة عمل مفتوحة مكونة من 30 عضوا لوضع مقترح بشأن أهداف التنمية المستدامة.

و فى ظل الوعى المتزايد بأهمية التنمية المستدامة و ضرورة تحولها من التبنى للتطبيق وأن تكون أهداف التنمية المستدامة عبارة عن استراتيجيات تحويلية تغير مسار الدول إلى الأفضل و فى إطار المراجعات المستمرة لمدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة منذ إعلانها دوليا ظهر بقوة مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة و ضرورة أن تلبى تلك الأهداف احتياجات الواقع المحلى للدول الأمر الذى جعل عملية توطين الأهداف هى محور إعداد الاستراتيجيات طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل للدول التى

ترغب فى تحقيق تنمية مستدامة فعلية و لكن نجاح أو فشل عملية التوطين لم يكن له مرجعية واضحة أو مؤشرات قياس ثابتة لأنها عملية متغيرة تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لعوامل كثيرة و هذا ما أكدتة التجارب العالمية للتوطين.

و تتناول الدراسة الحالية عدد من النقاط الهامة التى يجب على المخطط الإلمام بها عند إعداد خطة توطين أهداف التنمية المستدامة مثل المفاهيم العالمية للتوطين و ضرورة وجود مفهوم محلى لعملية التوطين يكون متسق مع الأهداف الوطنية للدولة إضافة ألى أشكال التوطين و طبيعة النظم السياسية التى نحجت فيها عملية التوطين من خلال سرد مجموعة من أهم التجارب العالمية للتوطين و عرض الإطار العام لخارطة الطريق لتوطين أهداف التنمية المستدامة كما أقرتها الخبرات الدولية و مدى ملائمتها للواقع المحلى فى جمهورية مصر العربية مرورا بمجهودات الحكومة المصرية لتتنفيذ أهداف التنمية المستدامة و وضع إطار وطنى لأهداف التنمية المستدامة العالمية من أجل توطينها لتحقيق تنمية متوازنة عادلة بكافة أقاليم مصر و تستعرض الدراسة نموذج استرشادى لتوطين أهداف التنمية المستدامة بإحدى المحافظات المصرية للإجابة على افتراضية و تساؤل الدراسة الحالية (إلى أى مدى يمكن توطين أهداف التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية).

و من هنا تأتى أهمية تلك الدراسة فى ظل ندرة الدراسات العلمية التى تتناول عملية توطين أهداف التنمية المستدامة و عدم و جود إطار استرشادى وطنى لعملية التوطين. إضافة إلى توقيت عرضها الذى يتواكب مع تحديث الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة و استعداد جمهورية مصر العربية إلى البدء فى عملية توطين أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا: ملخص الدراسة باللغة العربية

تتناول الدراسة الحالية عددا من النقاط الهامة التي يجب على المخطط الإلمام بها عند إعداد خطة توطين أهداف التنمية المستدامة مثل المفاهيم العالمية للتوطين، علاوة على ضرورة وجود مفهوم محلي لعملية التوطين يكون متسقا مع الأهداف الوطنية للدولة إضافة إلى أشكال التوطين، من خلال سرد مجموعة من أهم التجارب العالمية للتوطين وعرض الإطار العام لخارطة الطريق لتوطين أهداف التنمية المستدامة كما أقرتها الخبرات الدولية ومدى ملائمتها للواقع المحلى في جمهورية مصر العربية مرورا بمجهودات الحكومة المصرية لتتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووضع إطار وطني لأهداف التنمية المستدامة العالمية من أجل توطينها لتحقيق تنمية متوازنة عادلة بكافة أقاليم مصر، كما تستعرض الدراسة نموذجا استرشاديا لتوطين أهداف التنمية المستدامة بإحدى المحافظات المصرية للإجابة على افتراضية وتساؤل الدراسة الحالية (إلى أي مدى يمكن توطين أهداف التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية).

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود إطار نظري وعملى محدد وثابت لإحداث عملية التوطين لأهداف التنمية المستدامة نظرا لإختلاف وتنوع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية، الأمر الذى يجعل عملية التوطين عملية ديناميكية متغيرة تحتاج من المخطط تحديد الأولويات والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تنتمي هذه الدراسة للبحوث الوصفية من خلال اعتمادها على منهج المسح الوصفي؛ بهدف رصد وتوصيف مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة واستعراض لبعض التجارب العالمية وتحديد الأولويات والتحديات والفرص المرتبطة بعملية التوطين.

كما تعتمد الدراسة علي "المنهج المقارن" الدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية، بإستعراض التجارب العالمية والتجارب التي تتشابه مع الواقع المصري، وعقد مقارنة للتوصل إلى الآليات التنفيذية المشتركة التي تصلح للتطبيق تمهيدا لوضع قواعد لآليات عملية التوطين بناء على استنباط الأدوات بالمقارنة بين تلك التجارب عن التحديات والحلول التى واجهت عملية التوطين.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية عملية توطين أهداف التنمية المستدامة وقابلية تنفيذها على الواقع المصري، مع ضرورة التحول من المركزية إلى اللامركزية ، وتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة ، ورصد الفرص كافة والمزايا التنافسية لأقاليم مصر ومحافظاتها ، ووضع الموشرات والأدوات التي تجعلنا قادرين على القياس والاستغلال الأمثل لتلك الفرص لتحقيق تنمية متوازنة واقتصاد احتوائى يقلص الفجوة بين أقاليم مصر ويضمن حياة كريمة للمواطن المصري.

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Localizing the Sustainable Development Goals Study

Prepared By researcher

Hassan Moustafa Abdel Aziz

Supervision

Dr. Fadya Abdel Salam

A Thesis to obtain the *professional master's* degree in "*Planning for Sustainable Development*"

2020

The study summary in English

The study in hand tackles a number of key points that the planner must take into consideration while preparing a plan for localizing the Sustainable Development Goals (SDGs), like the international concepts of localization, the importance of having a local concept for entrenching the SDGs in accordance with the state national goals, and localization forms. This can be attained through highlighting a number of the most important international localization experiments and presenting a general framework of the roadmap for localizing Sustainable Development Goals in view of international expertise and the extent of their applicability in the Arab Republic of Egypt. The study also touches on the efforts exerted by the Egyptian government to implement the SDGs and drawing up a national framework for localizing the international SDGs in order to realize just and balanced development nationwide. The study also presents a guideline model for localizing the Sustainable Development Goals in one of the Egyptian governorates to provide an answer for the thesis or the question raised by the study about "to what extent can SDGs be localized in the Arab Republic of Egypt?"

The problem of the study was the lack of a precise and fixed theoretical and practical framework to localize the SDGs due to the diverse economic, social and environmental dimensions in developed and developing countries. This makes the localization process a changeable dynamic process so that the planner has to pinpoint priorities and potentials at the economic, social and environmental levels.

This study is a descriptive research depending on descriptive survey approach. It aims to identify and describe the concept of localizing SDGs in addition to reviewing some global experiments as well as pinpointing priorities, challenges and available opportunities for localizing SDGs.

The study also relies on the "comparative approach" which tackles studies issued by the international organizations concerned. The study will display international experiments as well as experiments in societies similar to the Egyptian one. Then a comparison will be conducted to come up with common executive mechanisms that are applicable. This would pave the way for laying down the bases for localization process mechanism depending on deriving tools through conducting a comparison among these experiments with regard to the challenges which faced them and the solutions reached.

The study underlined the importance of the SDGs localization process and its applicability to the Egyptian society. The study also reached a conclusion on the importance of transforming from centralization to decentralization, applying good governance regulations, identifying all opportunities and competitive advantages in all Egyptian governorates, and determining indicators and tools that will enable us to realize the utmost benefit of these opportunities in order to achieve balanced development and hedge economy to narrow the gap between different parts of Egypt to ensure decent life for all Egyptians.

ثالثا: مشكلة الدراسة

التنمية المستدامة أصبحت الهدف الأساسى لكل دول العالم و تحولت أهداف التنمية المستدامة من مجرد ميثاق طوعى إلى ميثاق وطنى تلتزم به الدول و تسعى لتوطين تلك الأهداف و إعداد الخطط طويلة المدى من أجل تحقيق نمو مستدام ينعكس على الوضع الاقتصادى و الاجتماعى و يحافظ على الأبعاد البيئية.

تتمثل المشكلة فى عدم وجود إطار نظرى و عملى محدد و ثابت لإحداث عملية التوطين لأهداف التنمية المستدامة نظرا لاختلاف و تنوع الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية خاصة بين الدول المتقدمة و الدول النامية. الأمر الذى يجعل عملية التوطين عملية ديناميكية متغيرة تحتاج من المخطط تحديد الأولويات و الامكانيات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

رابعا: أهداف الدراسة

- مراجعة مفاهيم توطين اهداف التنمية المستدامة.
- وضع إطار لخارطة الطريق لعملية التوطين أهداف التنمية المستدامة.
- رصد التحديات و المشكلات التى تواجه عملية التوطين أهداف التنمية المستدامة.
- عرض مجهودات الحكومة المصرية من أجل إحداث تنمية مستدامة.
- تطبيق عملية التوطين لأهداف التنمية المستدامة على إحدى المحافظات كنموذج استرشادى.

خامسا: أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية النظرية و التطبيقية لدراستنا الراهنة في:

- تقدم الدراسة البحثية ثراء معرفيا حول مفهوم و آليات و تجارب عملية توطين أهداف التنمية المستدامة فضلا عن التحديات التى تواجه عملية التوطين و أفضل الممارسات.
- ندرة الدراسات العلمية المشابهة و عدم توافر دراسات باللغة العربية يعطى الدراسة أهمية خاصة نظرا لتزايد الإقبال على نوعية المحتوى.
- تقدم الدراسة نموذج افتراضى لعملية التوطين بإحدى المحافظات يعتبر نموذج استرشادى للتطبيق على باقي المحافظات.
- ترصد الدراسة التحديات والصعوبات الواقعية التي تواجه عملية توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر؛ من خلال تحليها للفرص و التحديات بالمحافظات المصرية.
- تقدم الدراسة حلول و توصيات واقعية قابلة للتنفيذ عن آليات توطين اهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات.

سادسا: تساؤلات الدراسة

التساول الرئيسى : إلى أى مدى يمكن توطين أهداف التنمية المستدامة فى مصر؟

سابعا: الإطار المنهجي للدراسة

- تنتمي هذه الدراسة للبحوث الوصفية؛ من خلال اعتمادها علي منهج المسح الوصفي؛ بهدف رصد وتوصيف مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة و استعراض لبعض التجارب العالمية و تحديد الأولويات و التحديات و الفرص المرتبطة بعملية التوطين و جمع كافة المعلومات المتعلقة بالواقع المحلى المصرى و عرض المشكلات و المزايا التنافسية لمحافظات مصر و استعراض اثر المتغيرات على عملية توطين أهداف التنمية المستدامة.
- كما تعتمد الدراسة علي "المنهج المقارن" الدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية، وذلك باستعراض التجارب العالمية و التجارب التى تتشابه مع الواقع المصرى و عقد مقارنة للتوصل الى الآليات التنفيذية المشتركة التى تصلح للتطبيق تمهيدا لوضع قواعد لآليات عملية التوطين بناء على استنباط الأدوات بالمقارنة بين تلك التجارب عن التحديات و الحلول التى واجهت عملية التوطين.

ثامنا: الدراسات السابقة

- **أولا خارطة الطريق لتوطين أهداف التنمية المستدامة: التطبيق و المراقبة علي المستوي دون الوطني**

(Roadmap for Localizing the SDGs: Implementation and Monitoring at Subnational Level)

تستند هذه الخارطة إلى المشاورة بشأن توطين خطة التنمية لما بعد عام 2015 ، والتي شاركت في قيادتها فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . خلال المشاورة ، تم إجراء حوارات وطنية في 13 دولة ، وعقدت ثلاثة أحداث عالمية وستة أحداث على المستوى الإقليمي، مع أكثر من 5000 مشارك من أكثر من 80 دولة ، يمثلون المؤسسات الوطنية والمحلية ، والسلطات المحلية والإقليمية ، ومنظمات المجتمع المدني ، الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. و توصلت تلك الخارطة إلي أن الطريق إلي توطين أهداف التنمية المستدامة و تحقيقها علي المستوي المحلي من خلال إبراز دور الحكومات و الإدارات المحلية يأتي خلال خمس خطوات تشمل؛ رفع الوعي و إدراج المنظور المحلي ضمن الاستراتيجيات الوطنية للبلدان و تحديد الأهداف و الأولويات علي مستوي المدن و الأقاليم ، بالإضافة إلي المتابعة و التقييم و ذلك ما سوف نتطرق إليه بالتفاصيل خلال الدراسة.

- **ثانيا توطين أجندة ما بعد عام 2015: ماذا يعني ذلك عمليًا؟ بقلم بولا لوتشي**

(Localizing the post-2015 Agenda: What does it mean in practice? By Paula Lucci)

تم إعداد هذه المذكرة من قبل بولا لوتشي التابعة لمعهد التنمية الخارجية – ODI لتقدم إلي UCLG (المدن المتحدة والحكومات المحلية) بدعم مجموعة عمل من شركاء التنمية حول اللامركزية والحكم المحلي (DeLoG)، حيث تناقش الدراسة آليات توطين أجندة ما بعد 2015 وفقا لما يعنيه مفهوم التوطين حيث سيعتمد معناه في النهاية على السياق والخصائص المحددة لنظم اللامركزية في البلدان. كما تناقش هذه المذكرة مختلف المعاني الممكنة لهذا المصطلح وانعكاساتها العملية على

كيفية استخدام الحكومات المحلية لمجموعة جديدة من أهداف التنمية، بالإضافة إلي دور الحكومات المحلية و أهمية تصنيف البيانات حتى يمكن رصد أوجه عدم المساواة داخل البلدان. و سوف نستعرض كافة التفاصيل خلال فصول الدراسة المختلفة.

- **ثالثا الورقة البحثية بعنوان "توطين أهداف التنمية المستدامة من خلال تفصيل مؤشرات الأداء الرئيسية"**

(Localization of SDGs through disaggregation of KPIs By Manohar Patole)

تعد هذه الورقة لمانوهار باتول استشاري حر في الإدارة البيئية و تستعرض توضيح فهم أوسع وأعمق للصلة بين التوطين وتصنيف البيانات لتجنب الإخفاقات و المشكلات التي اعترضت الأهداف الإنمائية للألفية وتوضح أيضا عملية تحديد الفرص المتاحة على المستوى دون الوطني لتحقيق أهداف ومؤشرات متعددة من خلال تشكيل مؤشرات أداء جديدة و متكاملة، كما تهدف إلى شرح التوطين وتصنيف البيانات في سياق أهداف التنمية المستدامة لتحقق نتائجها و ثمارها التي تنعكس علي مؤشرات الأداء الرئيسية، وتقديم الإجابات على بعض الأسئلة مثل ماذا تعني البيانات لأهداف التنمية المستدامة؟ ما هي علاقة التوطين والبيانات؟ ما هي بعض الأساليب لإدارة البيانات لأهداف التنمية المستدامة؟ بالإضافة إلي كيف هل يمكن تحديد المستوي الأنسب للتوطين؟ و سوف نستعرض ما توصلنا إليه من إجابات لتلك الأسئلة خلال فصول الدراسة.

لذلك تاتى اهمية الدراسة الحالية التى توفر للمخطط و لصانع القرار رؤية شاملة عن عملية توطين اهداف التنمية المستدامة فى ظل ندرة الدراسات العربية التى تشير لتلك القضية , و حرصت الدراسة على الربط بين مفهوم عملية التوطين و اشكاله و اليات تنفيذة و بين نموذج تطبيقى يدلل على قدرة الحكومات على تنفيذ عملية التوطين و يتضح ذلك من خلال النموذج الاسترشادى لتوطين اهداف التنمية المستدامة بمحافظة بورسعيد بجمهورية مصر العربية و تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة فى طريقة عرضها و تناولها حيث انها اعتمدت على الاطلاع على الاطار العالمى للتنمية المستدامة و توطينة وفقا للواقع المحلى بجمهورية مصر العربية .

فصول و مباحث الدراسة

الفصل الأول

ماهية و آليات توطين أهداف التنمية المستدامة

المبحث الأول: مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة

المبحث الثاني: أشكال عملية توطين أهداف التنمية المستدامة

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه توطين التنمية و تحويلها إلي ممارسات

المبحث الرابع: خارطة طريق عملية توطين أهداف التنمية المستدامة

الفصل الأول : ماهية و آليات توطين أهداف التنمية المستدامة

عملية توطين أهداف التنمية المستدامة تبدو حديثة على عالمنا و لكن بالتدقيق فى مفهومها و آلياتها و كيفية تطبيقها ندرك جميعا أنها عملية أساسية للقائمين على التخطيط و التنفيذ و المتابعة لكل الخطط طويلة المدى و متوسطة و قصيرة المدى لتحقيق التنمية المستدامة، يعتبر التوطين عملية شاملة تستوجب من المخطط أن يدرك أبعادها لكى يحقق النتائج المرجوة منها و لذلك يهتم الفصل الأول من الدراسة بإلقاء الضوء على مفاهيم عملية توطين أهداف التنمية المستدامة و آليات و أشكال عملية التوطين و نوعية التحديات و المعوقات التى تواجهها.

المبحث الأول: مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة

تناولت الدراسات و الأدبيات المختلفة مفهوم التوطين لأهداف التنمية المستدامة من زوايا متعددة و لكنها جميعا اتفقت على عدد من النقاط الأساسية لوضع تعريف لعملية توطين أهداف التنمية المستدامة و اتفقت معظم الدراسات التى تم الإطلاع عليها على بعض النقاط التى يشملها مفهوم التوطين و هى :

- أهمية المشاركة فى صنع القرار و تحقيق الامركزية لتصبح الادارة من أسفل إلى أعلى.
- تحديد أولويات التنمية بما يضمن سد الفجوات بين الريف و الحضر و تلبية احتياجات المواطنين الفعلية.
- وضع مؤشرات لقياس الأداء لضمان تنفيذ خطط التنمية المستدامة بالشكل اللائق.
- تحقيق المساواة بين جميع الفئات و ضمان قدرة الأطراف المعنية على المشاركة و صنع القرار و مساءلة متخذى القرار.
- ضمان الشفافية و إتاحة المعلومات و مشاركة جميع الأطراف المعنية فى عملية صنع القرار و تنفيذة.

تناولت الأدبيات و الدراسات السابقة مفهوم عملية توطين اهداف التنمية المستدامة على النحو التالى :

المفهوم الاول :

وفقا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي, تعريف توطين أهداف التنمية المستدامة هو أكثر من مجرد تبني لوثيقة أهداف متفق عليها عالميا بل يمتد ذلك لتطبيقه علي المستوي المحلي , و تحويل تطلعات أهداف التنمية المستدامة إلى حقيقة للمجتمعات والأسر والأفراد ، ولا سيما لأولئك المعرضين لخطر التخلف.[1]

[1] Preston Auditorium, Article entitled" Localizing the Implementation of the SDG" , World Bank Group MC Building, Posted on October 12, 2017, https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-centreLocalizing the Implementation of the SDGs/speeches/2017/localizing-the-implementation-of-the-sustainable-development-goa.html

المفهوم الثانى :

وفقا لتقرير معهد التنمية الخارجية– ODI هو مركز التفكير المستقل الرائد في المملكة المتحدة حول التنمية الدولية والقضايا الإنسانية. بعنوان توطين "أجندة ما بعد عام 2015: ماذا يعني ذلك عمليًا؟ ، اوضح التقرير ان هناك مفهومين لهذا المصطلح والآثار العملية المترتبة عليهما. [2]

المفهوم الأول : هو الدور الذي تلعبه الحكومات المحلية في تنفيذ مجموعة الأهداف الجديدة. تتحمل الحكومات المحلية مسؤوليات (إما مباشرة أو مشتركة مع الحكومة المركزية أو بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين) لتقديم الخدمة في العديد من المجالات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. من أجل تقديم الخدمات بشكل فعال والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، يجب أن يكون لديهم القدرة والموارد الكافية.

المفهوم الثاني : لعملية توطين أهداف التنمية المستدامة هو: رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلى دون الوطني. وهذا من شأنه أن يسمح بتقييم أفضل لأوجه عدم المساواة داخل البلدان وإبلاغ أفضل لصنع القرار وتخصيص الموارد على جميع المستويات. كما سيوفر معلومات حيوية للمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لمساءلة حكوماتهم.

المفهوم الثالث :

وفقا للورقة البحثية لباتول,مانهور بعنوان توطين أهداف التنمية المستدامة من خلال تصنيف مؤشرات الأداء الرئيسية، توضح هذه أنه يتم تعريف التوطين على أنه تنفيذ سياسة دولية تتجاوز الحدود الوطنية في مشاريع على المستوى (المحلي) دون الوطني بشكل لائق يضمن تقديم الخدمات إلى السكان المناسبين.[3]

المفهوم الرابع :

وفقا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع،يشير مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة إلى عملية تصميم خطط واستراتيجيات أو سياسات التنمية الحكومية الوطنية ودون الوطنية لتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق والأولويات المحلية.

ينطوي توطين أهداف التنمية المستدامة على تعزيز الملكية الوطنية والمحلية لأصحاب المصلحة المتعددين في أجندة التنمية – يتنحي الميثاق المتفق عليه عالميًا إلى المحلي بطريقة تستجيب للاحتياجات والمصالح المحلية ذات الأولوية. إنها عملية (وليس حدثًا) ، ويجب أن تقودها الحكومة لضمان مواءمة الخطط الوطنية والمحلية والقطاعية مع أهداف التنمية المستدامة.[4]

المفهوم الخامس :

وفقا لتصريحات محى الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي، و المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل خطة عام 2030، فإن عملية التوطين تتمحور حول توطين التنمية محلياً في منافسة بين المدن والمحافظات والأقاليم في جذب

[2] Paula Lucci,"localizing the Post-2015 agenda:What does it mean in practice?",2015

[3] Patole, Manohar, Brookly,study" Localization of SDGs through disaggregation ofKPIs,2018

[4] UN-Women, GENDER RESPONSIVE LOCALIZATION OF THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS, https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20africa/attachments/publications/2017/07/sdg-faqs-web.pdf?la=en&vs=3619

الاستثمارات، وتطوير وحدات الإنتاج والخدمات الأساسية والمتطورة ورفع الكفاءة من خلال إجراءات المالية العامة ودفع التنافسية وتحفيز الابتكار.

وترى الدراسة الحالية ان مفهوم توطين أهداف التنمية المستدامة بما يتناسب مع واقعنا المحلى هو الإطار التنفيذى لتحقيق تنمية متوازنة بين أقاليم مصر بالشكل الذى يضمن توزيع عادل لمسارات التنمية و سد الفجوات بين الحضر و الريف من خلال خلق مزايا تنافيسة لكل محافظة على حدى وفقا للموارد المتاحة و تتم عملية توطين اهداف التنمية المستدامة من خلال رصد كافة المؤشرات لكل محافظة و تحديد الأولويات و الاحتياجات الفعلية بما يضمن تحسين حياة المواطنين و ضمان حياة كريمة لهم و يتطلب ذلك ضرورة مشاركة كافة الأطراف المعنية (المجتمع المدنى – الاعلام – القطاع الخاص – المحليات – مراكز الفكر) لمراحل إعداد خطط التوطين و تبنى نظم اللامركزية فى الإدارة و ووضع الإطار التشريعى الذى يضمن المشاركة و المساواة و إتاحة البيانات لكافة الأطراف مما يجعلهم قادرين على مساءلة متخذى القرار.

و فى سياق مختصر تعتبر الدراسة أن عملية توطين أهداف التنمية المستدامة هى (تطبيق قواعد الحوكمة من أجل تحقيق تنمية متوازنة تضمن حياة أفضل للأجيال القادمة بتعظيم فائدة الموارد المتاحة وضمان المساوءة العدالة لتوزيع ثمار التنمية بين كافة الفئات و ضمان المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية و دمج جميع فئات المجتمع فى عملية صنع القرار و تنفيذة.

لذلك نجد أنه عند تطبيق تلك المفاهيم على أرض الواقع تختلف آليات التنفيذ و أشكاله وفقا لاستراتيجية كل دولة حسب أولاوياتها و احتياجاتها و من هنا جاءت ضرورة التعرف على أشكال التوطين المختلفة وفقا للتجارب السابقة للدول.

المبحث الثانى: أشكال عملية توطين اهداف التنمية المستدامة

تبنى عملية توطين أهداف التنمية المستدامة هو عنصر رئيسى يحدد شكل الخطط و الاستراتيجيات التى تستهدف تطبيق أهداف التنمية المستدامة و يتحدد وفقا لسياسات الدول و منهج إدارتها و نظم الحكم الخاصة بها و ذلك لأن إجراء عملية التحول الاستراتيجى من مجرد تبنى أهداف التنمية المستدامة العالمية إلى تحولها الى استراتيجية وطنية يتطلب تفهم القيادات السياسية ضرورة ذلك التحول و أهميتة وفقا للاحتياجات الوطنية لذلك نجد أن عملية توطين أهداف التنمية المستدامة تتخذ أشكال مختلفة من دولة إلى دولة وفقا لقواعد و سياسات النظم الحاكمة و مدى إيمانها بذلك.

و قامت الدراسة بالإطلاع على أهم التجارب العالمية للتوطين من أجل رصد أشكال عملية توطين أهداف التنمية المستدامة و استنادًا إلى تجربة أفضل 10 دول أداءا لأهداف التنمية المستدامة ، يمكن تمييز ثلاثة مخططات و أشكال لتوطين أهداف التنمية المستدامة. [5]

[5] Athors, T. Lanshina, V. Barinova, A. Loginova, E. Lavrovsky, I. Ponedelnik, April 2019, Article "Localizing and Achieving the Sustainable Development Goals at the National Level: Cases of Leadership"

المخطط الأول "التوطين العميق".

إنه ينطوي على دراسة شاملة لأهداف التنمية المستدامة العالمية في المستوى الوطني وتحديد أهداف وطنية قريبة جدًا من أهداف التنمية المستدامة. حيث تغطي الأهداف الوطنية جميع أهداف التنمية المستدامة العالمية. تم العثور على هذا النهج في ألمانيا وسويسرا وسلوفينيا.

المخطط الثاني هو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة دون توطين رسمي

هو مطبق بشكل نموذجي في كل من السويد والنرويج والدنمارك. هذه البلدان تنفذ بنشاط خطة 2030 وإبلاغ المجتمع الدولي بذلك ، لكنها لم تقوم بتحديث استراتيجيات التنمية المستدامة بعد اعتماد خطة 2030.

المخطط الثالث لتوطين أهداف التنمية المستدامة يختلف عن أجندة 2030 وفي الواقع لا يمثل أي توطين. تم العثور على هذا المخطط في فرنسا وأيسلندا وفنلندا والنمسا. ولا تزال هذه البلدان لم تقم بتحديث استراتيجيات التنمية المستدامة الخاصة بها والتخطيط لتطوير خرائط طرق ، أو فعلوا ذلك ولكن لم يفعلوا تغييرات حتى الآن.

و ترى الدراسة أن المخطط الأمثل لعملية توطين أهداف التنمية المستدامة هو المخطط الأول (التوطين العميق) حيث تمتلك مصر المقومات و الموارد الاقتصادية و البيئية التى تجعلها قادرة على إتمام عملية التوطين وفقا للأولويات الوطنية، و العمل على دمج الأهداف العالمية للتنمية المستدامة مع الأهداف الوطنية لتحقيق تنمية متوازنة لإتمام عملية التوطين وفقا لاستراتيجية وطنية تستثمر المزايا النسبية المتاحة فى أقاليم مصر لتحقيق تنمية مستدامة شاملة لكافة الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية . و يتوافق ذلك مع رؤية الدولة و مجهوداتها من أجل صياغة مجموعة من الأهداف الوطنية تلبى الاحتياجات و الاولويات و بالفعل اتخذت الحكومة المصرية خطوات ناجزة من أجل التحول الرقمى و تطبيق الحوكمة الرشيدة و تحقيق تنمية متوازنة باقاليم مصر من خلال توزيع المشروعات القومية على كافة المحافظات الأمر الذى يسرع من إتمام عملية التوطين و تحقيق التنمية المستدامة الفعلية التى تنعكس على حياة المواطن المصرى. ولكن هناك عدد من التحديات التى تواجه القائمين على تنفيذ استراتيجية توطين أهداف التنمية المستدامة سوف نتطرق لها فى المبحث التالى .

المبحث الثالث التحديات التي تواجه توطين التنمية و تحويلها إلي ممارسات

أساس عملية التوطين هو قدرة الدول على التحول من المركزية إلى الامركزية فى الإدارة و تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة التى تتيح الفرصة لجميع الأطراف المعنية على المشاركة و المسالءلة. و لكن عندما تبدأ الحكومات فى تبيطق تلك القواعد من أجل توطين أهداف التنمية المستدامة تصطدم بموروث فكرى خاصة فى الإدارات المحلية قد يعيق إتمام عملية التوطين و لذلك تعتبر الحكومات المحلية عامل حاسم في تحويل أجندة 2030 من رؤية عالمية إلى واقع محلي. والمجتمعات المحلية وأصحاب

https://www.researchgate.net/publication/332868261_Localizing_and_Achieving_the_Sustainable_Development_Goals_at_the_National_Level_Cases_of_Leadership

المصلحة ، الذين يعرفون الاحتياجات والقدرات الفردية والجماعية على أفضل وجه ، هم شركاء مهمون في تنفيذ وتحقيق الميثاق العالمي.

وفى إطار الإطلاع على أهم التحديات التى تواجه الحكومات من اجل إتمام عملية التوطين وجدت الدراسة ان هناك عدد من التحديات التي تواجهها الحكومات المحلية في ترجمة هذا المفهوم المجرد إلى واقع عملي.

اولا : قابلية تنفيذ الإطار العالمى العام لأهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع.
ثانيا : توافر البيانات وإتاحتها للجميع.
ثالثا : اختيار الأهداف وتحديد المستويات المستهدفة على المستوى المحلي.
رابعا: : ضمان التناغم مع الإطار العالمي.
خامسا : استدامة عملية التوطين
سادسا : التمويل المستدام

اولا : قابلية تنفيذ الإطار العالمى العام لأهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع .

إن نطاق الأهداف والغايات الحالية التي اقترحتها الامم المتحدةعام 2015 يعتبر نطاق واسع بشكل ملحوظ. في حين أن الأهداف الإنمائية للألفية لديها 8 أهداف و 21 غاية ، اما المقترح الحالي له 17 هدفا و 169 غاية , حتى لو كان لكل هدف مؤشر واحد فقط لا يزال يتضمن أكثر من 150 مؤشرًا ، فإن العدد الهائل من الأهداف وخاصة ان العديد منها لا يمكن قياسها بسهولة يعيق تطوير نظام مؤشرات يمكن إدارته لمراقبة التقدم على مختلف المستويات الحكومية وعقد هذه المستويات المختلفة من الحكومات للمساءلة . الامر الذى يجعل هناك صعوبة من الحكومات لبناء نماذج واضحة تلبى الواقع المحلى و يمكنها وضع موشرات للقياس حتى تتم المسالة للحكومات المحلية و لذلك بدات معظم الدول فى صياغة أهدافها الوطنية و ربطها بالأهداف الأممية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بشكل قابل للتنفيذ و المتابعة و التقييم .

ثانيا : توافر البيانات و إتاحتها للجميع

تداول المعلومات و إتاحتها أكبر تحدى يواجه الحكومات من أجل إعداد الخطط الاستراتيجية المتعلقة بالمستوى المحلى. حيث تفتقد معظم المعلومات إلى الدقة و عدم التحديث المستمر مما يفقد تلك الخطط مصداقيتها و واقعيتها.

و يعتبر عنصر البيانات و المعلومات من أهم التحديات التى تواجه توطين أهداف التنمية المستدامة فى معظم الدول لأنه بإختصار كيف ستخطط للمستقبل و انت لاترى الواقع بوضوح و شفافية. و عند الانتقال إلى المستوى المحلى يجد المخطط أن رؤيته و استراتيجيتة فى حاجة إلى رصد دقيق و محدد للأولويات و الاحتياجات و لكن المعلومات المتوافرة لديه لا تعكس حقيقة الواقع حتى لو توافرت لكن القيود المفروضة على تداولها تجهض مجهودات عملية التوطين.

لذلك يجب بناء قاعدة ابيانات إذا كانت الحكومات جادة فى إجراء عملية التوطين و رفع كافة المراكز البحثية و الإحصائية و وضع إطار تشريعى يتيح تبادل المعلومات بحرية لذلك يجب أن تلجأ الدول إلى إجراء عملية التحول الرقمى و الثورة المعرفية

الرابعة من أجل توحيد قواعد البيانات و ربطها على كافة المستويات فليس من المنطقى تبنى أهداف التنمية المستدامة و العمل على تحقيقها و الدول غير قادرة على رصد احتياجاتها بشكل مدقق فكيف ستتم عملية المساءلة و المحاسبة و التقييم لعملية توطين أهداف التنمية المستدامة .

ثالثا: تحديد الأولويات و اختيار الأهداف التى تتناسب مع الواقع المحلى

تواجة معظم الحكومات تلك التحدى الذى يجعلها أمام اختبار واقعى لمدى تطابق خطتها الاستراتيجية الوطنية مع الواقع المحلى و كيفية تحديد الأولويات و الاهداف التى يجب ان تتبناها الحكومات المحلية و ما هى قدرات الحكومات المحلية لتطبيق تلك الأهداف و هل الحكومات المحلية عندها القدرات و الكفاءات الفنية و المالية لإتمام عملية التوطين.

و تأتى صعوبة تحديد الأولويات و اختيار الاهداف المناسبة لكل اقليم او إدارة محلية نتيجة غياب عملية التقييم و المتابعة للإدارات المحلية و عدم توافر البيانات الكافية لرصد احتياجات تلك الإدارات و قدراتها على التنفيذ و تبنى الأهداف الموكلة إليها تحقيقها.

لذلك على الحكومات رسم خريطة واضحة لكل الإدارات المحلية يتم بناء عليها رصد المزايا التنافسية لها و قدرتها على توفير مصادر للتمويل عن طريق جذب استثمارات او تمويل حكومى باقامة مشروعات قومية تتناسب معها وفقا لتلك الخريطة يتم اجراء عملية التوطين و مواجهة تلك التحدى.

إضافة إلى تطبيق نظم الحوكمة الرشيدة و مشاركة الادارات المحلية فى عملية صنع القرار و تنفيذة و تحقيق الامركزية فى الادارة حيث تستطيع الإدارات المحلية على تحديد اهدافها و مسئوليتها و وضع موشرات القياس الخاصة بها بما يتوافق مع الإطار الوطنى و الاستراتيجية الوطنية.

رابعا: : ربط الأهداف الوطنية بالأهداف العالمية

تعتمد عملية التوطين على قدرة الحكومات على قراءة الواقع المحلى و ربط الأهداف المحلية بالأهداف الوطنية و لكن كيف سيتم ربط الأهداف الوطنية بالأهداف العالمية ال 17 للتنمية المستدامة؟ هذا التحدى تستطيع الحكومات مواجته بقدرتها على تحديث استراتيجيتها و خططها بشكل مستمر وفقا للأولويات و الاحتياجات التى يفرضها الواقع المحلى. عن طريق الحوار الوطنى المشترك مع كافة الأطراف للتاكد من رصد تلك الأولويات بشكل صحيح على أن يتم ذلك فى إطار الربط بين الأهداف الوطنية و الأهداف العالمية بشكل واضح، حيث يتم تحديد الأهداف الوطنية و ما تلبية من الأهداف العالمية و انعكاس ذلك على الواقع المحلى من تحقيق تنمية متوازنة تساعد على إنجاح عملية التوطين .

هناك أيضًا التحدي المتمثل في ضمان التنسيق مع الإطار العالمي. كيف؟ على سبيل المثال ، تحدد المدن أهدافًا كمية وتحدد المؤشرات الخاصة بها ولكن أيا منها يمكن أن تتماشي في الوقت نفسه مع المقاييس الإجمالية للتقدم الوطني.

خامسا : استدامة عملية التوطين

عملية توطين أهداف التنمية المستدامة هى عملية ديناميكية متغيرة تتطلب تحديث مستمر وفقا للأولويات و الاحتياجات الفعلية مع وجود مؤشرات لقياس الأداء و مدى تحقيق إنجازات واضحة، الأمر الذى يهدد استدامة العملية و استمرارها لما تواجه من تحديات و عقبات أثناء التنفيذ مثل عدم التنسيق بين الأجهزة و الجهات الحكومية المعنية و مركزية الأداء فى بعض الإدارات و الجهات الحكومية أو تعارض مصالح بين الأطراف المعنية يجعل مجهودات القائمين على التخطيط لاستراتيجية التوطين بلا جدوى حقيقية على الأرض .

لذلك تتطلب عملية توطين أهداف التنمية المستدامة إرادة حكومية و قوانين صارمة ملزمة للجميع حتى يتم تنفيذ الاستراتيجية بشكل متكامل، حيث أن تراكم الجهود و النجاحات و استدامتها هو أساس تنفيذ توطين فعلى لأهداف التنمية المستدامة .

سادسا : التمويل المستدام

مصادر التمويل و تنوعها من أهم عوامل تحقيق التنمية، لذلك يتسبب قلة التمويل و محدودية مصادره فى توقف المشروعات التنموية و بالتالى ينعكس على استدامتها و تحقيق توطين لأهداف التنمية المستدامة، لذلك ترى الدراسة أن وجود خطة للحصول على تمويل من مصادر متنوعة من أهم العوامل المؤثرة فى نجاح عملية التوطين، فيجب الاعتماد على مصادر للتمويل مبتكرة بعيدة عن الاستثمارات الأجنبية أو التمويل من موازنة الدولة، حيث يجب اللجوء إلى الصحكوك الخضراء و الصكوك الاسلامية و التمويل الأخضر و تحفيز القطاع غير الرسمى للانضمام إلى القطاع الرسمى فى اقتصاد الدولة .

و لكن تلك التحديات لم تكن عائق أمام الارادة السياسية فى معظم الدول و بدأوا فى اتخاذ خطوات تنفيذية واسعة من اجل تحقيق تنمية مستدامة و ظهرت أأثر من خارطة طريق متفق عليها للسعى قدما نحو إتمام عملية توطين أهداف التنمية المستدامة و مواجهة تلك التحديات و ذلك ما سوف نتعرض له خلال المبحث التالى .

المبحث الرابع: خارطة طريق عملية توطين أهداف التنمية المستدامة

التوطين عملية ديناميكة و متغيرة تتطلب مرونة و قدارات تخطيطية جيدة تدرك الواقع المحلى بكل تفاصيلة و تتفهم الإطار العالمى لأهداف التنمية المستدامة بكل أهدافة و غاياته و مؤشرات القياس الخاصة به و كيفية صياغة تلك الأهداف بالصبغة الوطنية.

تهدف خارطة الطريق إلى دعم الحكومات المحلية والإقليمية ومؤسساتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومراقبتها والتأثير على صنع السياسات الوطنية بهدف خلق بيئة تمكينية للعمل على المستوى المحلي والإقليمي، وستكون خارطة الطريق أيضًا مصدرًا مفيدًا لصناع السياسات الوطنية ، والمنظمات الدولية ، ومنظمات المجتمع المدني ، والأوساط الأكاديمية وأي شخص يشارك في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة.

و فى ذلك الإطار تنوعت و اختلفت الأدبيات التى تناولت آليات تطبيق عملية توطين أهداف التنمية المستدامة و لكنها جميعا اتفقت لكى يتم رسم خارطة طريق لتطبيق عملية التوطين لابد أن تتبع الدول إجراءات أساسية متمثلة فى:

- إعداد خطط طويلة المدى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- رفع وعى كافة الأطراف المعنية لتبنى تلك الخطط و دمجها فى خططهم التنفيذية.
- تطبيق قواعد الحوكمة و الإدارة الامركزية و دمج المحليات و الأطراف المعنية فى عملية صنع القرار.
- تحديد الأولويات و رصد الاحتياجات قبل البدء فى تنفيذ خطط التنمية و إتاحة البيانات و المشاركة و الشفافية.
- وضع مؤشرات لقياس الأدء و تطبيق معايير المتابعة و التقييم المستمر.

و تعد تلك الخطوات من الخطوات الأساسية للبدء فى توطين أهداف التنمية المستدامة و تحقيق تنمية متوازنة وفى إطار السياق العالمى لآليات التوطين سوف تقوم الدراسة بعرض لأهم الدراسات و المقالات التى تناولت خارطة الطريق لتوطين أهداف التنمية المستدامة:

وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فإن الحكومات المحلية عامل حاسم في تحويل أجندة 2030 من رؤية عالمية إلى واقع محلي. والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة ، الذين يعرفون الاحتياجات والقدرات الفردية والجماعية على أفضل وجه ، هم شركاء مهمون في تنفيذ وتحقيق الميثاق العالمي.

و من التجارب المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) ، توصل برنامج الأمم المتحدة الانمائى إلى مجموعة من الرؤى حول الحلول المستندة إلى الأدلة لتوطين أهداف التنمية المستدامةال 17. حيث قام برنامج الأمم المتحدة الانمائى بتطبيق تلك الحلول فى تجارب واقعية له خلال البلدان التى يعمل بها.

و تم تحديد خارطة الطريق لعملية توطين أهداف التنمية المستدامة على أساس خمسة محركات رئيسية للتغيير و توطين أهداف التنمية المستدامة و هما :[6]

أولا: توعية وإشراك أصحاب المصلحة فى عملية التوطين.

ثانيا: وضع آليات للمساءلة.

ثالثا: التخطيط التشاركي وتقديم الخدمات.

رابعا:التنمية الاقتصادية المحلية.

خامسا: الشراكات الفعالة.

أولا: التوعية و إشراك أصحاب المصلحة :

[6] Preston Auditorium, Article entitled" Localizing the Implementation of the SDG" , World Bank Group MC Building, Posted on October 12, 2017, https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-centreLocalizing the Implementation of the SDGs/speeches/2017/localizing-the-implementation-of-the-sustainable-development-goa.html

من المسلم به على نطاق واسع أن عمليات الحكم الرشيد يجب أن تكون شاملة وتشاركية. للمشاركة بشكل هادف ، يحتاج الناس إلى معرفة أجندة 2030 ، ويجب إشراك الجهات الفاعلة المحلية (بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجالس المحلية المنتخبة) والقيام بدورها في التنفيذ. يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية تعميم أهداف التنمية المستدامة في البلدان عبر جميع المناطق ، من أقل البلدان نمواً إلى البلدان المتوسطة الدخل.

ثانيا :آليات المساءلة:

الحوكمة الخاضعة للمساءلة والمشاركة التي تدعم أهداف التنمية المستدامة منصوص عليها صراحة في الهدف 16 بشأن بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة. إنه لا يتطلب فقط وجود مؤسسات شفافة وأكثر شمولاً ، بل يتطلب أيضًا التزامًا قويًا للحد من جميع أشكال الفساد ، وصولًا إلى المستوى المحلي. كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رائدا في العمل على تقييمات مخاطر الفساد في قطاعات مثل التعليم والصحة والمياه.

ثالثا :التخطيط التشاركي وتقديم الخدمات:

إن توطين أهداف التنمية العالمية والوطنية ليس عملية جديدة. ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عقود يدعم الحكومات المحلية في تقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات سكانها. لا يمكن التأكيد بشكل كاف على أهمية التخطيط الشامل وعمليات المراقبة بشكل خاص على المستوى المحلي. واليوم ، وبناءً على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية ، هناك اتفاق على أن التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة يجب أن يعتمد على إجراءات الحكومات المحلية وتحفيز المشاركة من جميع الجهات الفاعلة في المجتمع.

رابعا :التنمية الاقتصادية المحلية (LED):

لن يتم تحقيق أهدافنا العالمية ما لم تشهد مجتمعاتنا على المستوى المحلي مكاسب ملموسة. منذ إنشائه ، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومات الوطنية ودون الوطنية في تطوير وتنفيذ جهود التنمية الاقتصادية المحلية LED الشاملة. وتدمج هذه المعايير الاجتماعية والبيئية بشكل متزايد في جداول الأعمال الاقتصادية المحلية ، وتساعد على تقليل التفاوتات بين الأقاليم بشكل فعال ، وتعزيز التماسك الاجتماعي من الأسفل إلى الأعلى ، وتوليد فرص عمل ووظائف محلية ، والأهم من ذلك ، دمج النساء والمجموعات المستبعدة إلى العمالة المنتجة.

خامسا: أهمية الشراكات والالتزام بالعمل الجماعي:

في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نقدر الشراكات لقدرتها على توجيه أولوياتنا الاستراتيجية ، وتحفيز العمل المتضافر لتحقيق الأهداف المشتركة ، وضمان أن التآزر يعطي المانحين عائدًا أفضل على الاستثمار. نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى الجمع بين الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والعاملين غير التقليديين في مجال التنمية مثل المؤسسات و رواد الأعمال المجتمعية والقادة التقليديين والمنظمات الدينية والأوساط الأكاديمية.

لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ ، أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة شراكات استراتيجية مع مجموعة متنوعة من شبكات الجهات الفاعلة في الحكم المحلي / الإقليمي. على سبيل المثال ، مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وفرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية ، أنشأنا منصة تعليمية بأدوات وتوجيهات حول توطين أهداف التنمية المستدامة (www.localizingthesdgs.org). مع كون أجندة 2030 عالمية ، فإنهم تشاركوا مع المدن والجمعيات الحكومية المحلية والإقليمية في كل من الشمال والجنوب لدعم عملية توطين أهداف التنمية المستدامة.

وعملت أيضًا بشكل وثيق مع العديد من وكالات الأمم المتحدة ، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومتطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية واليونيسيف ، بالإضافة إلى مبادرة 2030 المحلية التي تجمع جميع وكالات الأمم المتحدة معًا تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة.

وفقا للمشاورة العالمية للأمم المتحدة بشأن توطين أهداف التنمية المستدامة تستند هذه الخارطة إلى المشاورة بشأن توطين خطة التنمية لما بعد عام 2015 ، والتي شاركت في قيادتها فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[7]

خلال المشاورة ، تم إجراء حوارات وطنية في 13 دولة ، وعقدت ثلاثة أحداث عالمية وستة أحداث على المستوى الإقليمي ، مع أكثر من 5000 مشارك من أكثر من 80 دولة ، يمثلون المؤسسات الوطنية والمحلية ، والسلطات المحلية والإقليمية ، ومنظمات المجتمع المدني ، الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

وكانت الرسائل الرئيسية التي وافق عليها المشاركون والرؤساء المشاركون في المشاورة هي:

- الحكومات المحلية والإقليمية ضرورية لتعزيز التنمية المستدامة الشاملة داخل أقاليمها ، وبالتالي فهم شركاء ضروريون في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- الإدارات المحلية الفعالة يمكن أن تضمن دمج مجموعة متنوعة من الشركاء وأصحاب المصلحة المحليين ، وبالتالي خلق شعور بالمشاركة الفعلية والملكية والالتزام والمساءلة علي نطاق واسع.
- تحقيق التكامل و توحيد الجهود بين مختلف المستويات وأصحاب المصلحة لتعزيز خطط التحول والعمل على المستوى المحلي.
- الحاجة إلي التزام وطني قوي بتوفير أطر قانونية مناسبة وقدرات مؤسسية وموارد مالية.

[7] The Global Taskforce of local and regional governments report,"ROADMAP FOR LOCALIZING THE SDGs: IMPLEMENTATION AND MONITORING AT SUBNATIONAL LEVEL",2016, gtf2016.org

و توصلت إلى خارطة الطريق لتوطين أهداف التنمية المستدامة لدعم المدن و الادارات المحلية علي تحقيق أجندة 2030 و تتكون من الخطوات التالية:

الخطوة الأولى : رفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة علي المستوي المحلي و دون الوطني.

الخطوة الثانية : إدراج منظور محلي – دون وطني في الاستراتيجيات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

الخطوة الثالثة : التنفيذ محليا بتطبيق الأهداف و تحديد الأولويات علي مستوي المدن و البلديات و تعبيئة الموارد المالية وبناء القدرات بها.

الخطوة الرابعة : المراقبة و التقييم و تسجيل الدروس المستفادة لمشاركة الخبرات فيما بعد.

الخطوة الأولى : رفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة علي المستوي المحلي و دون الوطني.

يجب إشراك الحكومات الوطنية ودون الوطنية ، ومنظمات المجتمع المدني ، والقطاع الخاص ، والأوساط الأكاديمية ، والمواطنين الأفراد في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة. حيث ينبغي تنفيذ حملات التوعية على المستويين الوطني ودون الوطني ، وتعبئة وبناء الشراكات مع مختلف أصحاب المصلحة المحليين ، وجمع جميع قطاعات المجتمع ، وتعزيز مشاركتهم وضمان تبني التنوع وتعزيز الفعالية من السكان المحليين من جميع الثقافات والفئات.

وباعتبارها أقرب مستوى من الحكومة للشعب ، فإن الحكومات و الادارات المحلية في وضع جيد يمكنها من رفع مستوى الوعي بأهمية أهداف التنمية المستدامة وصلتها بالمجتمعات المحلية. تقوم الحكومات المحلية بسد الفجوة بين الحكومات المركزية والمجتمعات المحلية ويجب أن تلعب دورًا قويًا في تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة) والأوساط الأكاديمية وغيرها من المنظمات المجتمعية.

والقادة المنتخبون محليًا ، على وجه الخصوص ، لديهم تفويض ديمقراطي لقيادة التنمية المحلية ويمكن ان يتم مسائلتهم من قبل المواطنين إذا فشلوا في القيام بذلك. هذه المساءلة الديمقراطية يمكن استخدامها كأداة قوية لدفع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

ينبغي أن تهدف أنشطة التوعية إلى زيادة مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية من أجل تعزيز إحساسهم بملكيتهم و تأثيرهم في أجندة خطة التنمية ومشاركتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. لكن رفع الوعي لا يقتصر فقط على إعلام المواطنين بوجود أهداف التنمية المستدامة. بل يتعلق أيضًا بتمكينهم من المشاركة في تطبيق و تحقيق أهداف التنمية المستدامة في حياتهم اليومية.

لذا ينبغي علي الادارات المحلية و البلديات أن تدعم الاعتراف بخطة 2030 و ان تصيغها كإطار للعمل ، وتضع آليات تمكن من مشاركة المواطنين والمساءلة المؤسسية.

الخطوة الثانية : إدراج منظور محلي – دون وطني في الاستراتيجيات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

لدى الرابطات الوطنية دور مهم في تسهيل مشاركة الادارات و الحكومات المحلية و تطوير هذه الاستراتيجيات الوطنية بحيث تعكس وتستجيب للظروف والاحتياجات والأولويات المحلية. إن تعزيز الملكية المحلية في الاستراتيجيات الوطنية أمر حيوي. إذا كان لدى الحكومات المحلية إحساس بملكية أهداف التنمية المستدامة ودورًا في تحديد أدوارها ومسؤولياتها ، فستكون مشاركتها في التنفيذ أكبر.و ذلك من خلال

أ- <u>بناء توافق و إجماع وطني</u>

يجب أن تعمل جميع مستويات الحكومة على بناء إجماع وطني يضع أهداف التنمية المستدامة في مركز التنمية الوطنية والإقليمية والمحلية.

يجب على الحكومات المحلية أن تكون استباقية في مقاومة النهج الذي يعمل من القمة إلى القاعدة و التي تقلل من دورها في تنفيذ الأولويات حيث تقررها من جانب واحد وهو حكوماتها المركزية. بل يجب أن تسعى الحكومات و الادارات المحلية إلى ضمان أن تكون العملية الادارية من القاعدة إلى القمة ، وأن الاحتياجات والأولويات والتوقعات المحلية هي التي تحدد الاستراتيجيات الوطنية. و في حالة عدم وجود عملية تخطيط متكاملة ، يمكن للحكومات المحلية الدعوة إلى إتاحة الفرصة للمشاركة في تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأطر المؤسسية الوطنية.

يجب أن نناشد بإدراج منظور محلي – دون وطني في الاستراتيجيات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ، و على الحكومات المحلية أن تقدم أدلة لدعم رسائلها وحججها ، و ستكون الحكومات المحلية و البلديات أكثر تأثيراً إذا شاركت في النقاش و التخطيط برسالة سياسية موحدة تستند إلى معرفتها وخبرتها. و إذا أمكن ، يجب على الادارات و الحكومات المحلية التعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث لجمع الأدلة اللازمة لدعم عملية المناشدة .

ب- <u>دعوة إلى بيئة مواتية لتوطين أهداف التنمية المستدامة</u>

في العديد من البلدان ، تعد الحكومات المحلية وكلاء للحكومة المركزية ولا تتمتع بحكم ذاتي على الإطلاق (فهي تفتقر إلى القوة والكفاءات والموارد). و تقدم أهداف التنمية المستدامة وتوطينها فرصة جديدة لتعزيز أجندة اللامركزية وتعزيز الأشكال الجديدة للحوكمة و للتعاون مع العديد من أصحاب المصلحة علي مختلف المستويات.

ينبغي للحكومات المحلية والرابطات الوطنية الاستفادة من الالتزام الدولي بتوطين خطة 2030 والدعوة إلى إصلاحات تمنحهم كفاءات واضحة وتخلق بيئات تمكينية لضمان التنمية المحلية والإقليمية الفعالة.

توفر التشريعات واللوائح الوطنية الأطر التي تعمل من خلالها الحكومات المحلية حيث يمكن لهذه الأطر أن تخلق حوافز أو عقبات للتنمية المستدامة ، خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد المحلية ، واللامركزية المالية ، والتنمية الاقتصادية الشاملة وحماية

البيئة ، لذا فمن الضروري أن تدعو الرابطات الحكومية المحلية إلى بيئة تمكينية تساعد علي مراقبة تنفيذ وتقييم أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني.

كيفية خلق البيئة المواتية لتوطين أهداف التنمية المستدامة ؟ تتضمن ما يلي:

• إطار قانوني وسياسي يضمن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

• هيئة تشريعية ومستوى من اللامركزية يعترف بالحكومات المحلية كمستوى مستقل للحكومة مع سلطات قانونية واستقلالية مالية وأدوار ومسؤوليات محددة بوضوح والقدرة على الدفاع عن صوت المواطنين أمام السلطات الوطنية.

• آليات الحوكمة متعددة المستويات والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

• الاعتراف بضرورة إجراء تحويلات مالية من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية من أجل تصحيح الاختلالات بين المهام الموكلة إليها ومواردها المحدودة.

• يجب أن تتمتع الحكومات المحلية أيضًا بالسلطة القانونية لتحديد الضرائب الخاصة بها ، بهدف التنفيذ الفعال لمسارات التنمية المحددة محليًا وضمان المساءلة أمام المجتمعات المحلية.

• بناء قدرات الحكومات المحلية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ، وتمكينها من زيادة مساهماتها إلى أقصى حد ، حتى في مواجهة الكفاءات المحدودة.

• تدابير لرصد وتقييم أداء الحكومات المحلية ، فضلا عن دعمها لتحسين الأداء بمرور الوقت.

الخطوة الثالثة : التنفيذ محليا بتطبيق الأهداف و تحديد الأولويا علي مستوي المدن و ابلديات و تعبية الموارد المالية وبناء القدرات بها.

يمكنهم القيام بذلك بعدة طرق:

- إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد الأولويات وتوطين أهداف التنمية المستدامة
- الانخراط في الحوكمة التعاونية لتحديد الأولويات المشتركة بين أصحاب المصلحة المتعددين.
- مواءمة الخطط المحلية والإقليمية مع أهداف التنمية المستدامة.
- تعبئة الموارد المحلية.
- بناء قدرات لقيادة فعالة وسريعة التجاوب.
- تعزيز احساس الملكية والمسؤولية المشتركة عن تنفيذ المشاريع الاستراتيجية.
- المشاركة في التنمية والتعاون و التعلم من التجارب و الخبرات المماثلة.

يجب على الحكومات المحلية اتخاذ الخيارات وتحديد أولويات تلك الأهداف والغايات التي تستجيب بشكل أفضل لسياقاتها واحتياجاتها الخاصة.

كيفية إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد الأولويات وتوطين أهداف التنمية المستدامة

يجب أن يستجيب تطبيق أهداف التنمية المستدامة للاحتياجات والأولويات المحلية وأن يكون متسقًا مع الاستراتيجيات الوطنية ويكملها.

يعتمد دور المستويات المختلفة للحكومة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الإطار السياسي والمؤسسي لكل بلد. يجب أن يكون لكل مستوى من مستويات الحكم القدرة على تحديد أولوياته بما يتماشى مع مجالات مسؤوليته القانونية ، ومتابعتها من خلال الخطط المحلية والسياسات القطاعية.

من أجل تحديد الأولويات المحلية ، يجب مراجعة البرامج المحلية والإقليمية الحالية بهدف تحديد الاحتياجات والأولويات والفجوات والروابط بين القطاعات الرئيسية للإقليم وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية.

من المهم أن تتأكد الحكومات المحلية من أن أولوياتها في إطار أهداف التنمية المستدامة، وتشمل مصالح المستويات المختلفة للحكومة وأصحاب المصلحة المحليين ، بما في ذلك الأقليات والفئات الضعيفة.

يعد إنشاء مجموعات عمل أو فرق عمل من أهداف التنمية المستدامة إحدى الطرق الواعدة لربط الإدارات المختلفة في الوزارات بالهيئات الحكومية المحلية من أجل رصد وتعبئة اهتمام والتزام جميع الإدارات والمؤسسات.

الخطوة الرابعة : المراقبة و التقييم و تسجيل الدروس المستفادة لمشاركة الخبرات فيما بعد.

يتم رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة من خلال نظام من 231 مؤشرا. يمكن توطين العديد من هذه المؤشرات من خلال جمع البيانات على مستوى المحليات و الأقاليم.

على الصعيد الوطني ، فإن عملية المتابعة و التقييم ينبغي أن تأخذ في عين الاعتبار البيانات المحلية – دون الوطنية عند استعراض تطور الخطط الوطنية ونتائجها الملموسة.

<u>و يجب أن تتضمن عملية متابعة أجندة 2030 الإجراءات التالية:</u>

– وضع مجموعة من المؤشرات المحلية الخاصة بكل منطقة.

– التأكد من أن المعلومات التي تجمعها الادارات و الحكومات المحلية تستخدم في المراقبة الوطنية وإعداد التقارير.

– تمكين مشاركة الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة في مراجعة الخطط الوطنية.

– استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لرصد وتقييم الخطط المحلية أو الإقليمية.

– التأكد من الاعتراف بالإنجازات المحلية وجزء من التقارير المرحلية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

تفتقر العديد من الحكومات المحلية إلى آليات مناسبة لجمع المعلومات والبيانات على المستوى الإقليمي (بالمدن والأحياء و الأقاليم) ، وغالباً ما تكون مجموعات البيانات المحلية غير متسقة مع أنظمة جمع البيانات الوطنية. ومع ذلك ، هناك أمثلة

على المدن والمناطق التي أنشأت مؤسساتها الإحصائية الخاصة لاستكمال خدمات التخطيط. و سيكون تعزيز هذه المؤسسات ضروريًا من أجل رصد وتقييم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي .

تعزيز مشاركة الحكومات المحلية في عملية المراقبة و التقييم الوطنية.

يدير غالبية أنظمة الرصد في مختلف البلدان مكتب إحصائي وطني أو خدمة تخطيط وطنية. و في بلدان أخرى فإن هذه المهمة هي اختصاص لجنة أو مجلس مشترك بين القطاعات يتألف من ممثلين عن وزارات مختلفة. في كلتا الحالتين ، ينبغي للحكومات المحلية أن تسعى للمشاركة في المتابعة والمراجعة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

و يجب أن تكون عملية المتابعة شفافة حتى تتمكن نتائجها من مساءلة الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة المشاركين الآخرين وتسخير أفضل الخبرات لنقل المعرفة إلى بلديات أو مناطق أو بلدان أخرى.

و اكدت الدراسة ايضا على اهمية مشاركة اصحاب المصلحة فى تنفيذ كل الخطوات و تحديد دور واضح لكل طرف يقوم به .

و ترى الدراسة الحالية ان كل الخطوات السابقة تعتبر إطار عام لتنفيذ خطة التوطين و لكن لضمان نجاح توطين أهداف التنمية المستدامة لابد من إعداد خارطة الطريق الخاصة لكل دولة وفقا لأولوياتها و قدراتها على التنفيذ لذلك تجد الدراسة الحالية أن خارطة الطريق المناسبة للواقع المصرى لابد أن تسير وفقا للخطوات التالية :

الخطوة الاولى : التحول الرقمى فى كافة المجالات

الخطوة الثانية : إصدار التشريعات و القوانين الملزمة لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة

الخطوة الثالثة : تحويل مفاهيم التنمية المستدامة إلى ثقافة عامة للأجيال القادمة

الخطوة الرابعة : اللامركزية فى الإدارة و إصدار قانون المحليات

الخطوة الخامسة : وضع خريطة لرصد المزايا التنافسية للمحافظات المصرية

الخطوة السادسة : وضع مؤشرات لقياس الاداء

الخطوة السابعة : الاعتماد على نموذج الشراكات الفعالة لدمج الأطراف المعنية فى عملية التوطين

و تعتبر تلك الخطوات مجتمعة ضرورة ملحة لإنجاز و تنفيذ خطط التنمية المستدامة طويلة المدى و إتمام عملية توطين أهداف التنمية المستدامة .

و سوف نستعرض خلال الفصل الثانى من الدراسة مجموعة من التجارب الناجحة لعملية التوطين و كيف تستفاد جمهورية مصر العربية منها .

الفصل الثاني

التجارب الدولية لعملية توطين أهداف التنمية المستدامة

المبحث الأول: استعراض التجارب الدولية

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على عملية توطين أهداف التنمية المستدامة

الفصل الثانى: التجارب الدولية – التحديات و الحلول

نستعرض خلال ذلك الفصل مجموعة من التجارب الدولية لعملية توطين أهداف التنمية المستدامة و كيف نستفاد من تلك التجارب لإتمام عملية التوطين بجمهورية مصر العربية، إضافة إلى التطرق إلى أهم عاملين يهددوا إتمام عملية توطين أهداف التنمية المستدامة و يؤدوا إلى إنهيار المجهودات و عدم تحقيق أى إنجاز و ذلك لتجنبها مستقبلا .

المبحث الأول: استعراض التجارب الدولية

منذ إعلان ممارسات التنمية المستدامة لمختلف البلدان ، تتم صياغة كل أهداف التنمية المستدامة والأهداف المقابلة لخطة 2030 بشكل عام للغاية وعادة ما تكون الأهداف الكمية المحددة غائبة. من المفترض أنه يجب على كل دولة توطين أهداف التنمية المستدامة – وهذا يعني أنها يجب أن تختار من بين 169 عالميًا وتستهدف تلك التي ينبغي تحقيقها على المستوى الوطني بحلول عام 2030 ، مع مراعاة أولويات التنمية الوطنية والقدرات المالية. يجب تكييف هذه الأهداف للظروف الوطنية (أي معاد صياغتها) ، وإذا أمكن ، ينبغي للدول تحديد المؤشرات الإحصائية المقابلة وتحديد الأهداف الكمية لكل هدف. الأهداف وينبغي أن تنعكس الأهداف الكمية المحددة في الوثائق الاستراتيجية الوطنية.

لدى البلدان ممارسات تنفيذ مختلفة للغاية لأهداف التنمية المستدامة. اعتمدت سويسرا أول استراتيجية للتنمية المستدامة في عام 1997 . منذ ذلك الحين، تم مراجعة الوثيقة كل أربع سنوات والطبعة الخامسة سارية المفعول من 2016–2019.

اعتمد معظم قادة التنمية المستدامة الآخرين استراتيجياتهم الأولى في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين – كما فعلت النمسا وألمانيا والدنمارك وأيسلندا والنرويج والسويدهذا في عام 2002. و تم مراجعة وثائقهم عدة مرات.

لقد أدخلت العديد من البلدان بالفعل تعديلات على استراتيجيات التنمية المستدامة الخاصة بها بعد اعتماد جدول أعمال 2030. على سبيل المثال ، جددت ألمانيا استراتيجيتها للتنمية المستدامة ، ولكل من أهداف التنمية المستدامة الـ 17 على الأقل هدف مقابل واحد في الاستراتيجية الألمانية الجديدة. الأهداف الألمانية محددة بوضوح تتكيف مع السياق الوطني ولكل منها مؤشر لتقييم التقدم.

على سبيل المثال ، الهدف 7.2 في جدول أعمال 2030 ("بحلول عام 2030 ، زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي") يتوافق مع المؤشر 7.2.1 ("حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي"). في استراتيجية التنمية المستدامة الألمانية ، وهذا يتوافق مع الهدف a.7.2 ("حصة الطاقة المتجددة زيادة إجمالي مصادر الاستهلاك النهائي للطاقة إلى 18٪ بحلول عام 2020 ، إلى 30٪ بحلول عام 2030 و 60٪ بحلول عام 2050 ")

و 7.2.ب (" سيتم زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الكهرباء إلى 35٪ على الأقل بحلول عام 2020 ، إلى 50٪ على الأقل بحلول عام 2030 ، إلى 65٪ على الأقل بحلول عام 2040 وإلى 80٪ على الأقل بحلول عام 2050 . [8]

وتجدر الإشارة إلى أنه في هذه الحالة عدلت الاستراتيجية الألمانية مؤشر SDG "حصة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة "إلى" حصة الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة. "

وبالمثل ، قامت سويسرا بتوطين جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في أهدافها التسعة و 52 غاية. مراقبة تنفيذ الأهداف والغايات المختارة في سويسرا سيتم تنفيذه مع نظام مؤشر MONET الذي أنشئ في عام 2003 للرصد تنمية مستدامة. في المستقبل القريب ، سيتم توسيع هذا النظام بشكل كبيروتكييفها مع جدول أعمال 2030.

وضعت سلوفينيا ، مثل ألمانيا وسويسرا ، أهدافها الـ 12 الخاصة بها تغطي جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 العالمية. هذه الأهداف الـ 12 بدورها تتعلق بخمسة مجالات. أيضا، لقد اختارت سلوفينيا بالفعل 30 مؤشرًا إحصائيًا لتتبع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.الهدف النهائي لتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة لسلوفينيا ل2030 هو ضمان مستوى معيشة مرتفع.

حققت بعض البلدان الكثير بالفعل في مجال التنمية المستدامة ، ولم تقم بمراجعة استراتيجياتها أو توطين لأهداف التنمية المستدامة. ومن أكثر الأمثلة البارزة السويد والنرويج. اعتمدت السويد خطة عمل لتنفيذ أجندة 2030 تركز على تحقيق المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ، والتنمية المستدامة للمجتمعات ، وخلق اقتصاد دائري ، وتعزيز الأعمال التجارية المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وتحسين استدامة النظام الغذائي وتحفيز الابتكارات. في عام 2017 ، نشرت السويد أيضًا أول استعراض وطني طوعي لها تنفيذ أجندة 2030. أدرجت النرويج أهداف التنمية المستدامة في عملية ميزانيتها وأصدرت أول مراجعة وطنية طوعية في عام 2016. بالإضافة إلى ذلك ، كل وزارة مسؤولة عن متابعة أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. الوزارة المنسقة – وزارة المالية – مسؤولة عن التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17.

لم تقم الدنمارك أيضًا بتوطين أهداف التنمية المستدامة رسميًا وأعلنت فقط خمسة أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية – 5 و 7 و 13 و 16 و 17 – والتي لا تستطيع غالبية البلدان الأخرى الوصول إليها بعد. في عام 2017 ، نشرت الدنمارك أول تقرير وطني طوعي بشأن تنفيذ جدول أعمال 2030. كما أعلنت الدانمرك عزمها على القيام بنشاط لتعاون مع البلدان الأخرى بشأن التنمية المستدامة ، مع التمييز بين مجموعات البلدان الثلاث التالية: البلدان الفقيرة والضعيفة ، والبلدان الفقيرة والمستقرة والأسواق الانتقالية والناشئة. وستوجه الأموال التي ستخصصها الدنمارك للتعاون بشكل رئيسي إلى المجموعتين الأولى والثانية.

بعض البلدان مثل فرنسا وأيسلندا لا يزال يتعين عليها تحديث استراتيجيات التنمية المستدامة بها. قامت دول أخرى ، مثل فنلندا ، بتحديث استراتيجياتها رسميًا لكنها احتفظت بجميع الأولويات السابقة وأضافت تحليلًا لأهداف التنمية المستدامة تساعد هذه

[8] Athors, T. Lanshina, V. Barinova, A. Loginova, E. Lavrovsky, I. Ponedelnik, April 2019, Article "Localizing and Achieving the Sustainable Development Goals at the National Level: Cases of Leadership"
https://www.researchgate.net/publication/332868261_Localizing_and_Achieving_the_Sustainable_Development_Goals_at_the_National_Level_Cases_of_Leadership

الأولويات على تحقيقها. تنص الاستراتيجية المحدثة لفنلندا على أن البلاد لديها بالفعل توطين لجميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17 ، وتم توطين 11 منها بدقة شديدة. لم تصدر بعد فرنسا ، ولا أيسلندا ، أو فنلندا حتى الآن أي تقرير وطني طوعي عن تنفيذ أجندة 2030.

مثال آخر مثير للاهتمام لتوطين SDG (في الواقع ، مثال على غياب عملية التوطين) من قبل النمسا. لم تقم الدولة بعد بمراجعة استراتيجيتها للتنمية المستدامة. ومع ذلك ، في عام 2016 ، تم تكليف جميع الوزارات بإدراج أهداف التنمية المستدامة في برامجهم واستراتيجياتهم ، وكذلك لوضع خطط عمل جديدة لتنفيذ أجندة 2030 عند الضرورة. في عام 2017 ، أصدرت النمسا تقرير "مخطط 2016:مساهمات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من قبل الوزارات الاتحادية النمساوية "التي تحتوي على تحليل مفصل للبلاد مقابل كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. لم يتم نشر أي تقرير وطني طوعي عن النمسا حتى الآن.

دراسة حالة كومبوديا

الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة في كمبوديا[9]

في عام 2003 ، أعيد تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على البيئة المحلية عندما تم اعتماد الأهداف الإنمائية الكمبودية للألفية. كان القصد من ذلك هو ملاءمة الحقائق المحلية بشكل أكثر فاعلية ويتضمن إضافة هدف تاسع لإدارة المتفجرات من مخلفات الحرب .[10] ومع ذلك ، يعتقد العديد من المراقبين أن تركيز هذه الأهداف لا يزال يأخذ الكثير من منظور عالمي ، مما أعاق التنفيذ المحلي جدول أعمال التنمية الألفية.

يعد فهم كيفية ارتباط أهداف التنمية المستدامة ببعضها البعض والحاجة إلى مواءمة المعرفة ووجهات النظر على مستوى الدولة أمرًا أساسيًا لمعالجة هذا .[11] على سبيل المثال:

• تجاهلت المؤشرات التي تركز على العمل الرسمي في السابق النسبة العالية من النساء في العمل الحر غير الرسمي [12]

• التنمية الاقتصادية على حساب الموارد الطبيعية الضرورية للأمن الغذائي تعمل ضد التنمية المستدامة[13]

• توجد نسبة عالية من سكان الريف في كمبوديا أعلى بقليل من خط الفقر وهم عرضة بشكل كبير للصدمات الاقتصادية والمناخية التي قد تؤثر على العديد من الأهداف.[14]

[9] https://opendevelopmentcambodia.net/topics/sustainable-development-goals/

[10] Royal Government of Cambodia 2014. "Annual Progress Report 2013: Achieving Cambodia's Millennium Development Goals". Accessed March 2018.

[11] Sivhouch, O. and C. Sreang 2015. "Analysis of Cambodia's Preparedness for the Implementation of Sustainable Development Goals: Challenges, Opportunities and Financing". Accessed March 2018.

[12] UNDP 2013. "Cambodia: MDG Acceleration Framework Report – Promoting Women's Economic Empowerment". Accessed March 2018

[13] Navarro, N. 2016. "It's time to move towards environmental sustainability". Accessed March 2018.

[14] Navarro, N. 2016. "Building the foundations for inclusive and sustainable growth in Cambodia". Accessed March 2016.

يتم الترويج لأجندة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتبارها أكثر تشاركية وإنصافًا. وبالتالي ، تم إعطاء الأولوية لتنسيق تخطيط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع استراتيجيات التنمية المحلية مثل خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية 2014– (NSDP) 2018.

بدء عملية توطين أهداف التنمية المستدامة بكومبوديا

بدأ توطين أهداف التنمية المستدامة قبل الانتهاء من جدول أعمال الألفية من خلال ورش العمل التشاورية التي عقدتها وزارة التخطيط. تضمن المشاركون في هذه الاجتماعات ممثلين من كل وزارة حكومية وشركاء التنمية ووكالات الأمم المتحدة ، الذين استعرضوا أهداف ومؤشرات كل SDG لتكييفها مع كمبوديا [15] لإبلاغ عمل مجموعات العمل الفنية (TWGs). يتعين على هذه المجموعات تطوير خطط أكثر تحديدًا عبر وظائف مختلفة للحكومة الوطنية ودون الوطنية.

بالنظر إلى اتساع نطاق القضايا التي تغطيها أهداف أهداف التنمية المستدامة ، من المهم النظر في مدى استجابة أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 للانتقادات الموجهة لجدول أعمال الألفية. لن تحدد RGC الاستراتيجيات الجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى يتم وضع خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية 2022–2019 (NSPD). لذلك ، تم استخدام تقييم مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع خطط وسياسات التنمية الوطنية الحالية ، مثل NSDP (2014–2018) لتحديد الفجوات حيث لا تتوافق هذه الخطط والسياسات مع أهداف التنمية المستدامة .[16]

من بين أهداف التنمية المستدامة الـ 169 في كمبوديا:

• تم تحديد 43 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة الـ 16 الأولى على أنها "وسائل للتنفيذ". فهي تشير إلى تمويل الأهداف المستقبلية ولا يمكن تقييمها من السياسات الحالية.

• تعتبر 4 أهداف أخرى "لا تنطبق" على كمبوديا لأنها تشير إلى آليات التمويل الدولية من البلدان المتقدمة إلى أقل البلدان نموا.

• يتطلب 13 هدفًا آخر من "SDG 17 – الشراكات من أجل الأهداف" مزيدًا من المعلومات حول السياسات والمؤسسات الخارجية.

من بين 109 أهداف SDG المتبقية:

• يتم بالفعل معالجة ما يصل إلى 85 هدفًا (78٪) من خلال عمليات وسياسات التخطيط الاستراتيجي الوطني.

• تتم معالجة سبعة عشر هدفا جزئيا فقط.

[15] UNFPA Cambodia 2016. UNFPA steps-up the SDG localisation in Cambodia. Accessed March 2018.

[16] UNDP (2016). Rapid Integrated Assessment – Cambodia SDG profile. Accessed March 2018.

• لم يتم تناول سبعة أهداف أخرى على الإطلاق.

تحدث هذه الفجوات في السياسات القائمة لعدة أسباب:

• الأهداف الحكومية الحالية ليست طموحة بما فيه الكفاية.

• ليس لديهم إجراءات سياسية كافية لتوضيح كيفية تحقيقهم.

• لا يعالجون احتياجات الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة أو الأقليات العرقية في تلبية أهداف التنمية المستدامة.

خطوات التنفيذ العالمية

• في عام 2017 ، تلقت كمبوديا 1.35 مليار دولار أمريكي من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية ، بزيادة عن عام 2016. ومع ذلك ، فإن الاتجاه العام المتوقع من 2014 إلى 2018 هو انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية ، مع زيادة نسبة القروض وانخفاض نسبة المنح [17] وصلت كمبوديا إلى وضع الدولة ذات الدخل المتوسط الأدنى في عام 2016 ومن المرجح أن تنتقل من حالة أقل البلدان نمواً في غضون عقد من الزمن. من المقرر أن يكون للشروط التي تفرضها البنوك المتعددة الأطراف والعلاقات التجارية التفضيلية على القروض الميسرة أكبر تأثير خارجي على مسار التنمية في كمبوديا. وسوف تمارس الصين هذا النفوذ بشكل متزايد ، التي أصبحت المصدر الأساسي للمساعدة الإنمائية الرسمية لكمبوديا.

• أصبحت المؤسسات التي تقدم خدمات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أهمية. ويتم ذلك من خلال آليات مثل صندوق المناخ الأخضر الذي تديره اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وبنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية (AIIB) بقيادة الصين. إن آليات التمويل هذه مصممة لتمكين تطبيق استثمارات القطاع الخاص بالشراكة مع الدولة لتطوير البنية التحتية ومبادرات الاستدامة.[18]

• إن ظهور بنك الاستثمار الآسيوي الدولي على وجه الخصوص ، بقيادة الصين ، لديه القدرة على إحداث تغيير كبير في كيفية تعامل كمبوديا مع أهداف التنمية المستدامة. والقصد المعلن لمصرف الاستثمار الآسيوي هو استكمال مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف القائمة وليس التنافس معها. ومع ذلك ، فإن جدول أعمال التنمية للبنك الإسلامي للتنمية الدولي يركز بشكل تجاري على التعاون الاقتصادي على البنية التحتية مقارنة بالنهج التي يقودها المانحون والتي تأتي مع الشروط التي يجب الوفاء بها. يعتمد هذا التركيز على خمسة مبادئ منصوص عليها في الكتاب الأبيض للصين لعام 2014 حول المساعدات الخارجية. بعض هذه المبادئ مثيرة للجدل ، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون السيادية. عدم وجود شروط مرتبطة ، لا سيما فيما يتعلق بالحوكمة ؛ والالتزام بسياسة "صين واحدة" فيما يتعلق بالعلاقات مع تايوان.

[17] Royal Government of Cambodia 2018. “Development Co-operation and Partnerships Report”. Accessed March 2018.

[18] Renwick, N. 2016. “China as a Development Actor in South East Asia”. Accessed March 2018.

خطوات التنفيذ الوطنية

• حققت وسائل كمبوديا الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الكمبودية ، على الرغم من صغر حجمها ، نموًا ثابتًا في الآونة الأخيرة. تمول كمبوديا بشكل متزايد تنميتها الخاصة ، من خلال الإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية. على سبيل المثال ، بلغ إجمالي الإيرادات الحكومية 3.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016 ، أو 18٪ من الناتج المحلي الإجمالي .[19]وقد زادت الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 10٪ إلى 15٪ على مدى السنوات الخمس حتى 2016.[20] الاستراتيجية 2018–2014 (RBS). والهدف من ذلك هو تحسين إدارة الضرائب من خلال تحسين الامتثال للوائح القائمة دون توسيع نطاق الضرائب أو معدل الضريبة.[21]

• الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي استراتيجية أخرى يحتمل أن تستخدمها كمبوديا للوصول إلى الموارد من أجل متطلبات البنية التحتية. تشير تقديرات متحفظة إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى 12–16 مليار دولار أمريكي من استثمارات البنية التحتية لمواكبة متطلبات عمليات التحضر والتصنيع خلال الفترة 2013–2022.

• وافقت حكومة كمبوديا الملكية على سياسة بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتيسير تحسين مناخ الأعمال لهذه الشراكات من أجل تطوير ومعالجة المشاكل المستمرة المتعلقة بالفساد ، واللوائح الحكومية غير المؤكدة ، وعدم الاستقرار السياسي ، وانعدام إمكانية الحصول على كهرباء موثوقة وبأسعار مناسبة وغير ذلك من المشاكل التي تقييد الاستثمار في المؤسسات المملوكة للدولة . تقوم الحكومة بتطوير دليل المشتريات للشراكات بين القطاعين العام والخاص والذي لا يزال قيد الصياغة . سيُعلم هذا الآليات التي قد يستخدمها القطاع الخاص لتحسين توفير البنية التحتية كاستراتيجية للاستجابة بشكل أفضل أهداف SDG.

و ترى الدراسة إن تلك التجارب جميعا استندت إلى قدرات و إمكانيات الدول و أولوياتها فى إعداد أهداف للتنمية المستدامة تتواكب معها أولا و تتوافق مع الأهداف العالمية ثانيا , لذلك ترى الدراسة أن التجربة المصرية فى توطين أهداف التنمية المستدامة لابد أن تعتمد على :

1- إعطاء الأولوية للأهداف الوطنية للتنمية لتلبية احتياجات الدولة المصرية
2- أن تبدأ الدولة المصرية فى خلق ميزايا تنافسية للأقاليم لجذب الاستثمارات و التمويل للمشروعات بها
3- دمج جميع الفئات خاصة الشباب و المرأة و ذوى الاحتياجات الخاصة بوضع نماذج أعمال مستدامة تستوعب طاقتهم و قدراتهم
4- أن يكون الطموح هو شعار كل الخطط طويلة و متوسطة المدى للحكومة
5- ابتكار مصادر تمويل متنوعة لدعم المشروعات التنموية

[19] Courtnadge, P. 2017. "Who will finance development in Cambodia" Accessed March 2018.

[20] World Bank 2016. "World Development Indicators" Accessed March 2018.

[21] World Bank 2015. "Maintaining High Growth: Cambodian Economic Update". Accessed March 2018.

6- أن يكون التحول الرقمى هو محور الإرتكاز الذى تنطلق منه التجربة

حيث تمتلك مصر المقومات الاقتصادية و القوة البشرية الشابة و الموارد الطبيعية المتنوعة التى تؤهلها لخلق قصة نجاح ملهمة للعالم أجمع .

و لكن لكى تستمر هذة التجارب و تحقق أهدافها لابد من الحرص على استدامتها و عدم توقفها لأى سبب حتى لا تفقد الأثر التنموى الخاص بها، و أهم العوامل التى تؤدى إلي فقدان تجارب التوطين أهميتها و توقفها عن الاستمرار هما عاملين أساسين سوف نتناولهما فى المبحث القادم .

المبحث الثانى : ما هي العوامل الموثرة على استمرار و استدامة عملية توطين أهداف التنمية المستدامة ؟

نظرا لأن عملية توطين أهداف التنمية المستدامة عملية ديناميكية و متغيرة فإنها تعتمد اعتماد كلى على مدى صحة ودقة المعلومات و البيانات المتدفقة من أسفل إلى أعلى و من أعلى إلى أسفل و مدى الشفافية و الإفصاح عنها حتى لا تصبح مجهودات التنمية مجهودات مهدرة بلا أى أثر واضح. إضافة إلى مدى مرونة و قدرة القائمين على تنفيذ الخطط للتعامل مع الأزمات و امتلاك سيناريوهات لإدارة الأزمة و تحجيمها حتى لا تؤثر على مجهودات التنمية المبذولة و لذلك سوف نتطرق خلال الأسطر المقبلة لأهم عاملين قد يؤدوا إلى توقف عملية التوطين و هما :

- توافر البيانات و دقتها
- مرونة التعامل مع الأزمات الاقتصادية الطارئة

أولا : توافر البيانات و دقتها

البيانات هى أكسجين التنمية حيث لا يكتب لعملية التنمية المستدامة الحياه إلا بتوافر البيانات التى تمنح صانع القرار القدرة على إتخاذ القرار السليم و لذلك منظومة تداول البيانات و إتاحتها لابد أن تكون جاهزة و مستعدة لمساندة القائمين على عملية التوطين و دعمهم بكل المستجدات و التطورات التى تدعم الأثر الخاص بتحركاتهم التنموية، و لذلك لابد أن تبنى الخطط على البيانات و المعلومات الدقيقة و السليمة من مصادرها الموثوقة بكل شفافية و وضوح، و البيانات فى عملية توطين التنمية المستدامة يجب إتحاتها لجميع الأطراف المعنية و أصحاب المصلحة و أن تسير فى المسارين من أعلى إلى أسفل و العكس.

وفقا لما ذكر في الورقة البحثية بعنوان "توطين أهداف التنمية المستدامة من خلال تفصيل مؤشرات الأداء الرئيسية" لمانوهار باتول المستشار في الإدارة البيئية [22]على أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بدرسين رئيسيين: التوطين وإدارة البيانات. لقد عملت الأهداف الإنمائية للألفية على عولمة التنمية دوليا ، لكنها لم تنجح في توطينها و تحقيقها علي المستوي المحلي بالكامل.

[22] Manohar Patole, Independent Consultant on Environmental Governance. Brookly,study" Localization of SDGs through disaggregation ofKPIs,2018

غالبًا ما تفتقر الحكومات المحلية إلى الموارد البشرية والمالية لتحقيق النتائج التي تتطلبها الأهداف ، فضلاً عن المؤشرات اللازمة لإثبات التقدم. غالبًا ما لا تصل المشاريع المنفذة التي تقدم الخدمات إلى السكان المستهدفين إلى حد كبير لأن المهارات والموارد لم تكن متاحة على المستوى المحلي أو الإقليمي.

في نوفمبر 2016 ، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومجموعة البنك الدولي تقريرًا مشتركًا سلط الضوء على هذه العيوب بالإضافة إلى أوجه القصور الأخرى واقترح أن المشاركة مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة ضرورية للتخفيف من العوائق التي قد تعرقل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإزالتها. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016).

لقد جلب إعلان ريو (1992) الفقر المدقع ، وتغير المناخ ، وقضايا التنمية الأخرى إلى صدارة أجندة السياسة العالمية. يعد تحليل البيانات أداة قيمة لمعالجة هذه المشكلات ، مما يسمح لأصحاب المصلحة بالتعاون وتطوير صنع السياسات التي تعتمد على البيانات. و قد حاولت الأهداف الإنمائية للألفية الاستفادة من قوة البيانات ، ولكن مع نتائج مختلطة. كما كانت البيانات من حيث صلتها بالمراقبة والتقييم والإدارة من الشواغل الكبيرة لما بعد agenda2015 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 2016).

يشير معهد التنمية الخارجية (ODI) أيضًا إلى أن فجوات البيانات هي أكثر خطورة من مجرد الأخطاء الإحصائية في إعداد التقارير ، مما يعني أنه يمكن استخدام البيانات المفقودة لتحسين حياة أولئك الموجودين في أقل البلدان نمواً وأن الفجوات في البيانات تؤثر على دقة الخطط الحكومية وتؤثر على الموقع الجغرافي. كفاءة الميزانيات (Stuart et al. 2015)

من خلال فهم أوجه القصور في الأهداف الإنمائية للألفية من حيث صلتها بإدارة البيانات ، تهدف أهداف التنمية المستدامة 17.18[23] و 17.19[24] الرجوع مباشرة إلى بناء القدرات المرتبطة بالبيانات والرصد والمساءلة.

ماذا تعني البيانات لأهداف التنمية المستدامة؟ ما هي علاقة التوطين والبيانات؟ ما هي بعض الأساليب لإدارة البيانات لأهداف التنمية المستدامة؟ يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة ، ويجب توضيح بعض الأساسيات المتعلقة بالبيانات.

إدارة البيانات هي تطوير وتنفيذ الهياكل والسياسات والممارسات والإجراءات لإدارة احتياجات دورة حياة المعلومات للمؤسسة بطريقة فعالة. في أبسط العبارات ، يقوم علم البيانات بجمع البيانات وصقلها وإنتاجها لاستخدامات معينة ، في حين أن إدارة البيانات هي إعادة بناء وهيكلة و حوكمة البيانات التي يتم جمعها وتحسينها وإنتاجها.كما يشير تصنيف البيانات إلى المدخلات العددية أو غير العددية التي تم جمعها من مصادر متعددة و / أو على عدة مقاييس أو متغيرات أو أفراد ؛ مجمعة في ملخصات البيانات – عادةً لأغراض التحليل الإحصائي أو التقارير الإحصائية العامة ؛ ثم مقسمة إلى أجزاء مكونة أو وحدات بيانات أصغر.(The Glossary of Education Reform 2015)

23 UN SDG 2015: Target 17.18, “By 2020, enhes, including forleast developed countries and small island developing States, to increase significantly the availability of high-quality,timely and reliable data disaggregated by income, gender, age, race, ethnicity, migratory status, disability, geographiclocation and other characteristics relevant in national contexts”. For more information, please see http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals

24 UN SDG 2015: Target 17.19, “By 2030, build on existing initiatives to develop measurements of progress on sustainabledevelopment that complement gross domestic product, and support statistical capacity building in developing countries”.For more information, please see http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals

لفهم المستوى المناسب و تنفيذ منهجية التوطين. في حين أنه من أهم العقبات أمام الأهداف الإنمائية للألفية كانت ترتكز على البيانات ، يشعر الكثيرون أن تصنيف البيانات سيكون التحدي الذي يواجه أهداف التنمية المستدامة.من أهم العقبات في جمع البيانات الدقيقة أنه لدى حوالي 60 دولة أنظمة إدارة البيانات الأساسية اللازمة للرصد والتقييم ومعظم البلدان الأقل نموا لا تملك القدرة على جمع البيانات المفيدة على أساس وطني. كما أن التقدير البالغ 254 مليار دولار اللازم لرصد دقيق لأهداف التنمية المستدامة الحالية ، 17 هدفا ، 169 غاية والعديد من المؤشرات لا يراعي التوظيف أو التشغيل والصيانة أو تدريب الموظفين واستبقائهم أو تحليل البيانات أو نشرها وفقا لجيرفن ، في ورقة عمل لمركز إجماع كوبنهاغن.

يهدف البحث الذي تم إجراؤه إلى تعزيز النقاش حول التوطين وتصنيف البيانات في سياق التنمية الدولية. ويثير مخاوف أخرى حول أوجه القصور المحتملة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتوطين وإدارة البيانات.

كان التوطين أحد أوجه القصور الرئيسية في مختلف برامج التنمية الدولية قبل أهداف التنمية المستدامة. نظرًا لكونها دواءً لكل داء ، فقد تم توثيق الأسئلة المتعلقة بأسباب التوطين ولماذا على نطاق واسع ، ولكن لم يتم تقديم إرشادات رسمية حول كيفية القيام بذلك ومن سيقوم بذلك. أحد الأساليب المقترحة التي تم ذكرها في دراسة حالة هو تطوير مجموعة أدوات تحليل التوطين. يمكن تطوير إطار تحليلي لإنشاء مركز تبادل معلومات دولي حول مسؤوليات القطاع. يمكن تصنيف قائمة جرد الحكومات نسبة إلى أهداف التنمية المستدامة وربطها بالعوامل التي تؤثر على مؤشرات الأداء الرئيسية للقطاع مثل التفويض الوطني ، وفورات الحجم ، وإدارة القطاع ، وأدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة ، وما إلى ذلك. ستخفف العملية أيضًا من الموارد المهدرة في التحليل الأولي لأصحاب المصلحة وتوحيد العملية.

تتطلع أهداف التنمية المستدامة إلى التغلب على أخطاء الأهداف الإنمائية للألفية مع إعادة توجيه القضية. كانت أهمية البيانات والرغبة في سياسة دفع الأرقام في السنوات الأخيرة مصدر قلق للعديد من المجموعات وواحدة للمجتمع الدولي الذي ينفذ أهداف التنمية المستدامة. ما هي النسبة المناسبة من الموارد التي يتم إنفاقها على الرصد والتقييم لأهداف التنمية المستدامة مقابل النسبة التي تنفق على المشاريع والبرامج التي تساهم في أهداف التنمية المستدامة؟ هل ستوفر المؤشرات التوجيه اللازم للجهات الفاعلة على المستوى دون الوطني لتفعيل أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع؟ إن فهم أوجه القصور ، قد يؤدي تصنيف البيانات وتحديد الموقع مجتمعًا إلى تقديم الإجابات اللازمة ولكن لا يخلو من مشاكلهم الخاصة.

ثانيا : االأزمات الاقتصادية الطارئة

الأزمات الاقتصادية الطارئة تعصف بكل مجهودات التنمية بالدول التى لا تمتلك منظومة للتفكير الاستراتيجى و إدارة الأزمات، و نظرا لأن مجهودات التنمية المستدامة تجنى ثمارها الشعوب نتيجة مجهودات متراكمة فإن نماذج الأعمال الصلبة تتهاوى أمام الأزمات و تتكسر و لكن النماذج المرنة يكون لديها القدرة على الإستجابة السريعة و التكيف مع الأزمات و إدارتها و تحويلها إلى فرص , و لذلك يجب أن تمتلك الدولة استراتيجية خاصة للأزمات الطارئة و ووضع سيناريوهات و بدائل تمنحها القدرة على مواجهة الأزمة أو تجنبها، وأن تكون تلك الاستراتيجية مجهزة جنب إلى جنب الاستراتيجة الخاصة بتوطين أهداف التنمية المستدامة، و تجلى ذلك خلال الفترة الحالية أثناء تعرض العالم إلى جائحة كورونا حيث تلقى العالم صفعة قوية بسبب

أزمة تفشي فيروس كورونا (COVID-19) ، وظهر سؤال رئيسي حول تأثيره على أهداف الأمم المتحدة الـ 17 للتنمية المستدامة ، وهل يجب أن يبطيء الفيروس من مسيرة الاستدامة أم يمكن أن يعطيها دفعة للأمام؟

وتناول تقرير للأمم المتحدة – تحت عنوان "المسئولية المشتركة والتضامن العالمي" – هذا السؤال الرئيسي بالإضافة إلى دور صناع القرار والشركات والمتبرعين لاحتواء الأزمة والحفاظ على المسيرة نحو أهداف التنمية المستدامة ، والكفاح للتغلب على أزمة الفيروسات التي كان لها آثار اجتماعية واقتصادية متعددة الأبعاد.

تأثير فيروس كورونا على أهداف التنمية المستدامة الـ 17:

أوضح التقرير تأثير الفيروس على ما يقرب من 13 هدفا من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

وذكر التقرير أن الوباء قد أثر على الهدف الأول "مكافحة الفقر" والهدف الثامن الخاص بـ"العمل اللائق والنمو الاقتصادي" ، حيث أدت الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة الوباء إلى تعليق الأنشطة الاقتصادية ، وخفض الدخل ، وتقليل وقت العمل ، وزيادة البطالة لبعض المهن ، وفقدت شرائح المجتمع والأسر الضعيفة دخلها وهبطت إلى ما دون خط الفقر.

وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية ، يمكن أن يفقد العالم ما بين 5 إلى 25 مليون وظيفة وأن يشهد خسائر في دخل العمل في حدود 860 مليار دولار إلى 3،4 تريليون دولار. الشركات الصغيرة والمتوسطة ، والعاملين لحسابهم الخاص ، والعاملين بأجر يومي هم الأكثر تضررا.

وستتسبب الخسائر الكبيرة في الوظائف بين العمال المهاجرين في التأثير على الاقتصادات التي تعتمد بشدة على التحويلات المالية ، مثل السلفادور وهايتي وهندوراس ونيبال وتونغا وطاجيكستان وقيرغيزستان.

من المتوقع أن تكون التأثيرات كبيرة في الاقتصادات ذات القطاع غير الرسمي الكبير ، حيث غالبا ما تكون أنظمة الحماية المجتمعية غير موجودة أو تكون محدودة ، أو في القطاع الرسمي الذي قد يتعرض لتقلبات السوق.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع" ، يمكن أن يتسبب الفيروس في تعطيل إنتاج الغذاء وتوزيعه.

وبشكل مأساوي، تخاطر أزمة COVID-19 بتقهقهر عقود من التقدم في مكافحة الفقر ، وتفاقم مستويات عالية من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها ، علاوة على التقلبات المجتمعية في بعض البلدان لاسيما في أنشطة السوق وتخزين الأطعمة والأغذية، وقد بدأت في التأثير على أسعار المواد الغذائية مع بروز آثار ضارة على تغذية الفئات الأقل دخلا والمهمشين.

وبحسب التقرير ، ما لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة على الفور ، فإن الاضطرابات التي يفرضها الوباء والإجراءات المتخذة لقمع الفيروس ستؤدي إلى تفاقم الوضع بشكل كبير. وهذا مهم بشكل خاص في البلدان الأقل نموا الكبيرة ، حيث من المرجح أن تتفاقم درجة تعقيد الأزمة بسبب الحجم الكبير للسكان الضعفاء وتضخم القطاع غير الرسمي.

كان للوباء تأثير مدمر على الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة بشأن "الصحة الجيدة والرفاه" ، الحقيقة الثابتة هي أنه كان يمكن للعالم أن يكون أفضل استعدادا لهذه الأزمة إذا كان ملتزما بأهداف التنمية المستدامة التي دعت إلى الوصول إلى التغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الجيدة واقتصادات أكثر شمولا واستدامة.

ولكن بدلا من ذلك ، لم تستثمر معظم البلدان في النظم الصحية ؛ المرافق غير كافية لمستويات الطلب غير المسبوقة ، وتعتمد بشكل كبير على الواردات ، تتميز معظم البلدان بأنظمة صحية ضعيفة ومجزأة لا تضمن الوصول الشامل والقدرة اللازمة لمواجهة الأزمة الصحية لفيروسCOVID-19 ، ففي المتوسط ، تنفق البلدان النامية حوالي 2 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة ، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 4.7 في المائة.

كما تأثر الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن "التعليم الجيد" بالوباء حيث أغلقت المدارس في جميع أنحاء العالم، وبالتالي أصبح معظم الطلاب يعتمدون على التعليم عن بعد الذي لا يستطيع البعض الوصول إليه. حوالي 166 دولة لديها.

وبحسب التقرير ، نفذت عمليات إغلاق للمدارس والجامعات في جميع أنحاء العالم ، يوجد حاليا أكثر من 1.52 مليار طفل وشاب خارج المدرسة أو الجامعة ، يمثلون 87 في المائة من سكان العالم الملتحقين بالمدارس والجامعات. بالإضافة إلى ذلك ، لم يعد نحو 60.2 مليون معلم إلى الفصول الدراسية.

كما أن للإغلاق المدرسي مجموعة واسعة من الآثار السلبية على الأطفال والشباب ، بما في ذلك انقطاع التعلم وتجاهل التفاعل البشري ، وهو أمر ضروري للتنمية الاجتماعية والسلوكية.

علاوة على ذلك ، عندما تغلق المدارس ، يفقد العديد من الأطفال الوجبات المقدمة في المدرسة ، ويقدر برنامج الغذاء العالمي أن أكثر من 320 مليون من تلاميذ المدارس الابتدائية في 120 دولة سيتأثرون بشدة جراء هذا الإغلاق.

كما يسبب انقطاع المدرسة أيضًا في حدوث تشوها في الرعاية الصحية والبدنية للأطفال ، مما يضع ضغوطًا على التوازن بين العمل والحياة ، خاصة بالنسبة للنساء ، والآباء عندما يُطلب منهم تسهيل تعلم الأطفال في المنزل.

وأصبحت التقنيات الرقمية والثورة التكنولوجية عامل تمكين إيجابي في هذه الأزمة ، مما يسهل استمرارية العمل وربط الناس أكثر من أي وقت مضى ومساعدتهم على الحفاظ على الصحة العقلية الجيدة.

ومع ذلك ، فإن عدم المساواة في الوصول إلى الاتصال ذات النطاق العريض (البرودباند) وعدم إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، يعوق المشاركة الفعالة عن بعد والوصول إلى ترتيبات التعليم عن بعد والمعلومات الصحية والطبية عن بعد من قبل الجميع.

وفقا للاتحاد الدولي للاتصالات ، لا يزال 3.6 مليار شخص بلا اتصال بالإنترنت ، وغالبيتهم يعيشون في الدول الاقل تطورا.

من المهم أن يدعم المجتمع الدولي الحكومات ليس فقط في توفير حلول التعلم عن بعد التي تستخدم مناهج الوسائط المتعددة لضمان استمرارية التعلم ، ولكن أيضا في دعم المعلمين وأولياء الأمور ومقدمي الرعاية في التكيف مع طرق التعليم المنزلي.

ويرتبط هذا إلى حد كبير بالهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة بشأن "الحد من عدم المساواة" ، وبالتالي يجب أن يكون الإدماج والإنصاف هما المبادئ التوجيهية لتجنب المزيد من تعميق أوجه عدم المساواة في الحصول على التعليم ، مع اتخاذ تدابير خاصة لتلبية الاحتياجات الصحية والبدنية والتعليمية بشكل مشترك الأطفال والشباب الأكثر ضعفاً وتهميشاً ، فضلاً عن سياسات معالجة تحديات الاتصال والمحتوى.

علاوة على ذلك ، يمكن أن يؤدي الانقطاع المستمر في التعليم إلى ارتفاع في عمالة الأطفال وزواج الأطفال ، مما يعيق نمو البلدان النامية.

وأظهرت ورقة حديثة لصندوق النقد الدولي أن زواج الأطفال يقلل من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان منخفضة الدخل بنسبة 1 في المائة.

أما فيما يتعلق بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن "المساواة بين الجنسين" ، فإن الأزمة الحالية تهدد بدفع المكاسب المحدودة التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين وتفاقم تأنيث الفقر والتعرض للعنف ومشاركة المرأة على قدم المساواة في القوة العاملة.

حقيقة أن النساء يشكلن 70 في المائة من القوى العاملة الصحية العالمية يضعهن في خطر أكبر للإصابة ، وقد يتسبب الوباء في خفض درجات الإبلاغ عن العنف المنزلي لاسيما في الوقت الذي يتم فيه تحويل الخدمات ، بما في ذلك سيادة القانون ، والصحة والملاجئ ، للتصدي للوباء.

غالبا ما تكون المنظمات النسائية ، التي تعمل بموارد ضئيلة ، في الخط الأمامي لاستجابة المجتمع وتدعم أكثر المتضررين اقتصاديًا من الأزمة ، وضمان بقاء الملاجئ مفتوحة لضحايا العنف المنزلي ، وتوجيه رسائل التثقيف الصحي العام إلى النساء.

يجب تشجيع توسيع ورسملة الصناديق مثل صندوق الأمم المتحدة للمرأة والسلام والعمل الإنساني أو صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة كوسيلة لزيادة الدعم.

أما فيما يتعلق بالهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة "المياه النظيفة والصرف الصحي" ، فإن انقطاع إمدادات المياه وعدم كفاية الوصول إلى المياه النظيفة يعوق الوصول إلى مرافق غسل اليدين النظيفة ، وهو أحد أهم تدابير الوقاية من "COVID-19".

بحسب التقرير ، حوالي 2.2 مليار من سكان العالم يفتقرون إلى المياه و 4.2 مليار إلى الصرف الصحي الأساسي ، مما يحرم الناس من أبسط إجراءات الوقاية وأكثرها فعالية ضد الفيروس ؛ غسل اليدين بشكل متكرر. وهنا مرة أخرى ، فإن أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً هم في وضع غير مؤات.

فيما يتعلق بالهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن "الطاقة النظيفة وزهيدة التكلفة" ، يؤدي نقص الإمدادات والعاملين إلى تعطيل الوصول إلى الكهرباء ، مما يزيد من إضعاف النظام الصحي.

الاستجابة والقدرة.

ألقت الجائحة بظلالها أيضًا على الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة بشأن "الحد من عدم المساواة" ، ويرتبط هذا الهدف بالتفاوتات في فرص التعليم عن بعد وعدم المساواة بين الجنسين وتعطيل الأنشطة الاقتصادية. كما أنه مرتبط بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن "المدن والمجتمعات المستدامة."

في هذا السياق ، يواجه السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة خطرًا أكبر للتعرض لـ COVID-19 بسبب الكثافة السكانية العالية وسوء ظروف الصرف الصحي.

كان للوباء تأثيران متناقضان على الهدف الثالث عشر "العمل المناخي" ، على الرغم من أن الالتزام بالعمل المناخي شهد انتكاسة بسبب التركيز على التغلب على الأزمة الحالية ، إلا أن الحد من إنتاج واستخدام وسائل النقل أدى إلى تخفيف الآثار البيئية المدمرة.

ومن المرجح أن يكون التأثير على البيئة إيجابيا على المدى القصير ، حيث أدى الانخفاض الكبير في النشاط الاقتصادي الناجم عن الأزمة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتلوث في العديد من المجالات ، ومن المتوقع أن تكون هذه التحسينات قصيرة الأجل ، ما لم تنفذ البلدان التزامها بالتنمية المستدامة بمجرد انتهاء الأزمة وإعادة تشغيل الاقتصاد العالمي.

أما فيما يتعلق بالهدف السادس عشر للتنمية المستدامة "السلام والعدالة والمؤسسات القوية" ، فإن الأشخاص في مناطق النزاع هم الأكثر عرضة لخطر المعاناة من خسائر مدمرة جراء فيروس كورونا ، حيث تمنع الصراعات اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الوباء. لذلك ، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي لمساعدة الناس في المناطق التي مزقتها الحرب على تلقي المساعدة المنقذة للحياة لمكافحة الوباء.

أما بالنسبة للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة "الشراكات من أجل الأهداف" ، على الرغم من أن الوباء تسبب في ردة فعل شديدة ضد العولمة ؛ وسلطت الضوء على أهمية التعاون الدولي في مجال الصحة العامة.

في نهاية المطاف، أكد التقرير على أنه يجب على العالم اغتنام فرصة هذه الأزمة لتعزيز إلتزامه بتنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من خلال إحراز تقدم في خريطة الطريق العالمية من أجل مستقبل أكثر شمولاً واستدامة ، يمكن للعالم الاستجابة بشكل أفضل للأزمات المستقبلية.

و من خلال استعراض التقرير الذي سبق نجد أن الأزمة الحالية أثرت بشكل قوى على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل قوى.

الفصل الثالث

دراسة حالة لتوطين أهداف التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية

المبحث الأول: مجهودات الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

المبحث الثاني: الطريق نحو توطين أهداف التنمية المستدامة فى مصر

المبحث الثالث: نموذج استرشادى لتوطين أهداف التنمية المستدامة فى محافظة بورسعيد بجمهورية مصر العربية

الفصل الثالث: دراسة حالة لتوطين أهداف التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية

المبحث الأول: مجهودات الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يعد 2015 عاما تاريخيا ومحوريا فيما يخص أهداف التنمية المستدامة عالميا لاسيما مع اعتماد "إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث"، خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية (يوليو 2015) ، اعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بنيويورك سبتمبر 2015 ، وأخيرا اتفاق باريس بشأن تغير المناخ (ديسمبر 2015).

ولمصر تاريخ حافل في الاهتمام بالتنمية المستدامة عالميا وإقليميا ومحليا وإضافات ومساهمات بارزة وأدوار تنموية هامة ، حيث أنها من أوائل الدول التي دعت إلى تدشين هيكل مؤسسي للتنمية المستدامة على المستوى الوطني وإعداد استراتيجية وطنية خالصة، ودعم القدرات لتطبيق الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف ، وتقديم الدعم الفني ، علاوة على مشاركتها في أغلب المؤتمرات داخل المحافل الدولية المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة.

و أطلقت مصر خطتها عام 2015 لتحقيق التنمية المستدامة و اعتمدها البرلمان المصرى فى نفس العام لتمتلك مصر وثيقة واضحة تنطلق من خلالها برامج الحكومة المصرية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

علاوة على ان الدستور المصرى من أحدث الدساتير التى تبنت اهداف التنمية المستدامة بين موادها ليغطى ال 17 هدف لتحقيق التنمية المنشودة اضافة الى وجود مؤشرات قياس اداء و وجود اهداف واضحة مثل التعليم و الصحة و البحث العلمى والتغير المناخى و الحفاظ على البيئة و مواد خاصة للحماية المجتمعية و اخرى لتشجيع الاستثمار و التنمية الاقتصادية علاوةعلى تحديد نسب واضحة للصرف على تحقيق تلك الاهداف من الموازنة العامة للدولة .

وقدمت مصر تقريرها الوطني حول متابعة تنفيذ الأهداف الدولية للتنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2015، وذلك خلال أعمال المنتدى السياسي الذي عقد في يوليو 2018 ، بمقر الأمم المتحدة بنيويورك ، والذي جاء بالتزامن مع رئاسة مصر لمجموعة الـ77 والصين، التي تعد أكبر وأهم مجموعة تفاوضية للدول النامية داخل الأمم المتحدة ، حيث قاد وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة على عاتقه مسئولية التنسيق والتمثيل والتفاوض نيابة عن 134 دولة نامية في مختلف القضايا التنموية والاقتصادية المطروحة على أجندة الأمم المتحدة.

و قامت الحكومة المصرية[25] باعداد خطة صموحة تلبى الاحتياجات الاولوية للدولة المصرية و تعمل على مواجه التحديات و تخطى العقبات التى تحول دون تحقيق تنمية مستدامة فعلية حيث (1) يواجه الاقتصاد المصري العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق الطفرات المطلوبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تمكنه من التعاطي مع الأولويات الملحة للمواطنين، وتخفيض نسبة السكان تحت خط الفقر، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج خاصةً للشباب والمرأة وفي المناطق الأكثر احتياجاً.

[25] http://mpmar.gov.eg/ وفقا للموقع الرسمي لوزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية،

و لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية اطلقت مصر خطة التنمية متوسطة المدى (2018/17 – 2020/19) وعامها الأول 2018/17 على قمة أولوياتها تحفيز النمو الاقتصادي الاحتوائي والمستدام وبحيث يصل عام 2018/17 إلى نحو 4.6٪ من خلال تحقيق طفرة نمو هائلة في الاستثمارات الكلية لتصل إلى 646 مليار جنيه وبمعدل نمو يصل إلى 22٪ مقارنةً بالمتوقع عام 2017/16، وضخ نسبة 60٪ من الاستثمارات الحكومية المستهدفة لتطوير البنية الأساسية خاصةً في النقل والإسكان والمرافق العامة والزراعة والري والكهرباء لتهيئة بيئة عمل جاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية خاصةً المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، كما يتم توجيه نسبة 34٪ منها للوفاء بالاستحقاقات الدستورية وتحقيق تنمية بشرية واجتماعية تضع على قمة أولوياتها تحسين جودة حياة المواطنين خاصةً في التعليم والصحة والثقافة والشباب والرياضة، وضخ 6٪ من هذه الاستثمارات لبرامج التنمية المحلية التي تستهدف تحسين وإتاحة الخدمات وضمان جودة المرافق العامة لتخفيف العبء عن المواطنين في كافة ربوع الوطن، وبما يراعي العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار النمو وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة، وذلك بتوجيه نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات لمحافظات الصعيد والمناطق الحدودية والمهمشة والأكثر احتياجاً والمناطق العشوائية.

وتعد هذه الخطة امتداداً لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، الأمر الذي يجعلها الإطار الاستراتيجي متوسط المدى الذي ينظم خطط التنمية المستدامة السنوية حتى عام 2020/19، ويتبعها عودة للخطط الخمسية مرة أخرى للفترات (2021/20–2025/24)، و(2026/25– 2030/29) وذلك بعد انقطاع دام قرابة الخمس سنوات، كما تستقي الخطة توجهاتها من التكليفات الرئاسية، والاستحقاقات الدستورية، ومستهدفات برنامج عمل الحكومة حتى يونيو 2018، وأولويات برنامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

ومن هذا المنطلق؛ يرتكز النمو الاقتصادي الذي تستهدف الخطة تحقيقه على التحول من الاعتماد على الاستهلاك كمحرك للنمو الاقتصادي إلى تعزيز مساهمة الاستثمار والصادرات في هذا النمو، وتحقيق نمو اقتصادي ملموس في كافة القطاعات الاقتصادية خاصةً كثيفة التشغيل وذات القيمة المضافة المرتفعة مثل الخدمات والصناعات التحويلية والتشييد والبناء، وتشجيع الصادرات المصرية مع التركيز على الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع وخفض فاتورة الاستيراد وبما يعزز المساهمة الإيجابية لصافي الصادرات في النمو الاقتصادي، وزيادة الاعتماد على المكوّن المحلي ورفع نسبته في الإنتاج من خلال تشجيع الابتكار والمعرفة والبحث العلمي، وتشجيع الصناعات كثيفة التشغيل وتحقيق الترابط بينها وبين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد، وتطوير المناطق التجارية واللوجستية والسلاسل التجارية والمنافذ التسويقية المتنقلة لضمان إتاحة السلع الأساسية للمواطنين ومواجهة التضخم، وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لزيادة قيمته المضافة والمساهمة في رفع معدلات التشغيل، وتنويع مصادر الطاقة واستمرار الوفاء باحتياجات قطاع الصناعة ورفع مساهمة قطاع الطاقة في النمو الاقتصادي. كما تستهدف الخطة إعطاء دفعة قوية لتنفيذ المشروعات القومية الكبرى من خلال الاستثمارات الحكومية خاصةً البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي، وشبكة الطرق القومية، وتوسعة شبكات مترو الأنفاق و تعتبر خطة مصر متوسط المدى انعكاس لعمل الحكومة المصرية و حرصها على تحقيق نمو مستدام على كافة الاصعدة و لان عملية التنمية

المستدامة عملية مستمرة تتعرض لكثير من المتغيرات كان لابد من تحديث الخطة العامة لمصر 2030 بشكل مستمر و متواصل و ذلك بمشاركة كافة الأطراف المعنية.)

و بدأت مصر خلال الفترة السابقة بعملية تحديث لاستراتيجية مصر 2030 تحت قيادة وزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية و ذلك من اجل وجود استراتيجية قابلة للتنفيذ وفقا لاهداف و غايات محددة و مؤشرات قياس اداء واضحة , تجعل مصر تمتلك وثيقة وطنية تم خلالها ربط الاهداف العالمية بالاهداف الوطنية من اجل توطين اهداف التنمية المستدامة و تحقيق تنمية متوازنة.

تمثل اسراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية. كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة.

وتعد أيضاً تجسيداً لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. وتعتبر أول اسراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاسراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملةً لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

وتأتي أهمية هذه الاسراتيجية خاصةً في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد. وقد تبنّت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبنّاه الاسراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

كما ترتكز الاسراتيجية عى مفاهيم «النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة » بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

لقد بدأت الحكومة المصرية في صياغة رؤيتها لمستقبل مصر وفقا لأهداف التنمية المستدامة الـ17 وتم إعداد استراتيجية رؤية مصر 2030 وفقا للأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وانطلق برنامج الحكومة لدعم الرؤية وتحويلها إلى واقع ملموس يحقق نموا اقتصاديا.

وتبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

وتم تحديث الاستراتيجية وإعادة صياغة الأهداف الخاصة بمصر لتتواكب مع الاحتياجات الفعلية للدولة المصرية ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام ، وتكون متوازنة لأقاليم مصر كافة. وذلك فى إطار توطين أهداف التنمية المستدامة و ربط الأهداف الأممية بمجموعة من الأهداف الوطنية التى تم صياغتها وفقا للأولويات و الاحتياجات الفعلية اعتمادا على الواقع المحلى.

وبالتوازى مع عملية التحديث تقوم الحكومة المصرية بتنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى التى تحقق أبعاد التنمية الثلاثة حيث تم تنفيذ العديد من المشروعات فى مجال الطاقة الجديدة و المتجددة مثل مشروع بينبان و مشروعات متعلقة بالأمن الغذائى مثل مزرعة غليون لاستزراع السمكى و مشروعات عديدة فى مجال البينية التحتية و المدن العمرانية الذكية مثل العاصمة الإدارية الجديدة و العلمين الجديدة، إضافة الى اطلاق عدد من برامج الحماية المجتمعية لتخفيف أثار الا=إصلاح الاقتصادى على المواطن المصرى و الفئات المهمشة مثل برنامج تكافل و كرامة و مبادرة حياة كريمة و مبادرة 100 مليون صحة و غيرها من المبادرات التى تهدف الى توفير حياة كريمة للمواطن المصرى.

و أشادت العديد من الموسسات الاقتصادية العالمية بمجهودات مصر للاصلاح الاقتصادى و تحقيق تنمية مستدامة .

المبحث الثانى: الطريق نحو توطين أهداف التنمية المستدامة فى مصر

تولت وزيرة التخطيط و التنمية الاقتصادية مهام تطوير و تحديث الاستراتيجية ، وإعداد رؤية مصر 2030، والتي تستهدف تطوير وصياغة رؤية لتنمية مصر الجديدة حتى عام 2030، لتكون بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وترفع من ميزة التنافسية وتعمل على إعادة إحياء دور مصر التاريخي فى ريادة الإقليم وعلى توفير حياة كريمة للمواطنين.

وتم تحديث الاستراتيجية وإعادة صياغة الأهداف الخاصة بمصر لتتواكب مع الاحتياجات الفعلية للدولة المصرية ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام ، وتكون متوازنة لأقاليم مصر كافة.

وأعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ملامح تلك الاستراتيجية لتكون الأولى في افريقيا المبنية على مجموعة أهداف وطنية تم بناؤها وفقا للاجندة الوطنية لمصر لإنجاز الأهداف الأممية للتنمية المستدامة و ذلك حرصا من الحكومة المصرية على تحقيق تنمية متوازنة تشمل أقاليم مصر كافة ، وبناء نموذج اقتصادى احتوائى مستدام يضمن حياة افضل للمواطن المصرى حاليا و يرسم مستقبل مشرق للأجيال القادمة .

لقد تم الاعتماد فى إعداد هذه الاستراتيجية على النهج التشاركي مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والخبراء والأكاديميين ،وبالتعاون مع الوكالات الدولية من بينها منظمة العمل الدولية ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولي.

وأصبحت الرؤية هي المؤشر والبوصلة لتوجهات الدولة المصرية ومع تسارع المتغيرات العالمية و التوجهات الاقتصادية أصبح من الضرورى تحديث تلك الرؤية للتحول الى استراتيجية شاملة تشمل بين اهدافها مجموعة من البرامج و المشروعات التنموية التى تحقق النمو المستدام وفقا للاحتياجات الفعلية للدولة المصرية ، وأن تتضمن تلك الاستراتيجية اهداف واضحة لها موشرات للقياس للتقييم و المتابعة لضمان إنجازها و تنفيذها على أرض الواقع .

وتعد استراتيجية مصر 2030 هى الميثاق الوطنى الذى يضمن لنا حسن استغلال الموارد و الادارة الرشيدة لها لتحقيق نمو اقتصادى ينعكس على مستوى رفاهية حياة المواطن المصرى و يضع مصر فى مكانتها الرائدة على خريطة العالم.

الأهداف الوطنية لاستراتيجية مصر 2030

(صورة 1)[26] مصدر الصورة : موقع سى اس ار ايجيبت

ثمانية أهداف وطنية منضوية في استراتيجية مصر ورؤيتها للتنمية المستدامة 2030 ، تلبي سبعة عشر هدفا أمميا، يأتي على رأسها الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته (تتمثل في القضاء على الفقر ، القضاء التام على الجوع ،الصحة الجيدة والرفاه ، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الحياة النظيفة والنظافة الصحية).

ويلبي الهدف الثاني من الأهداف الوطنية والذي يأتي تحت عنوان العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ، الأهداف الأممية المتثملة في التعليم الجيد والحد من أوجه عدم المساواة والمساواة بين الجنسين.

[26] موقع سي اس ار ايجيبت، www.csregypt.com

ويتماشى الهدفان الثالث والرابع من الرؤية الوطنية والمتمثلين في اقتصاد تنافسي ومتنوع والمعرفة والابتكار والبحث العلمي ، مع الأهدف الأممية التعليم الجيد العمل اللائق ونمو الاقتصاد والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

ويلبي الهدف الخامس المتمثل في نظام بيئي متكامل ومستدام الأهداف الأممية المياه النظيفة والنظافة الصحية ،طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ، الاستهلاك والانتاج المسؤولان ، العمل المناخي ،الحياة تحت الماء ،الحياة في البر.

ويستجيب الهدف السادس "حوكمة مؤسسات الدولة و المجتمع " للأهداف الأممية للتنمية المستدامة التى يحققها وهي السلام و العدل و المؤسسات القوية ، أما الهدف السابع المتمثل في السلام والأمن المصري إلى الأهداف الأممية للتنمية المستدامة المتمثلة في القضاء على الجوع السلام والعدل والمؤسسات القوية ، فيما يلبي الهدف السابع

أخيرا ، يلبي الهدف الثامن من الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة 2030 ، الهدف الأممي عقد الشركات لتحقيق الأهداف.

ويدعم تلك الاهداف مجهودات الحكومة المصرية فى تحويلها الى واقع من خلال السعى نحو انجاز العديد من المشروعات القومية حيث شهدت الخمس سنوات الماضية إنجازا واقعيا بالأرقام والأدلة الدامغة على مدى إصرار الحكومة المصرية على انجاز العديد من المشروعات القومية التي تدفع عجلة الاقتصاد وإطلاق عدد كبير من برامج الحماية المجتمعية لتحسين جودة حياة المواطن المصرى و الاهتمام الغير مسبوق بالبيئة و مراعاة الاثر البيئى للمشروعات الامر الذى يخلق توافق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية (الاقتصادى – الاجتماعى – البيئي) ممايحقق استدامة.

ودشنت عددا من المشروعات القومية الضخمة للإسراع من عجلة التنمية ومنها على سبيل المثال لا الحصر قناة السويس الجديدة والتى تهدف إلى تقليل وقت عبور السفن وكذلك تحقيق المزيد من الأرباح.

ففي إطار تحقيق مصر لأهداف التنمية المستدامة وتحسين أوضاع الاقتصاد المصرى والانطلاق نحو المستقبل بخطوات ثابته تضمن للأجيال القادمة حياة أفضل.

علاوة على مشروع العاصمة الإدارية الجديدة التي تقع على بعد 35 كم شرق القاهرة بمساحة إجمالية تبلغ 170 ألف فدان، والتي ستساعد على تعزيز الإمكانات الاقتصادية للبلاد عبر سلسلة من المحفزات الرئيسية تتمثل في حي حكومي وإداري جديد ما سيخلق أماكن للعيش والرخاء الاقتصادى فضلا عن المنطقة الثقافية المتمثلة فى مدينة المعرفة.

ولتأمين احتياجاتها الغذائية، أنشأت مصر "مزرعة أسماك غليون" على ساحل البحر المتوسط ، هذا المشروع المخصص للحفاظ على البيئة البحرية ذات الجدوى الاقتصادية العالية، والقيمة الغذائية العالية لإبعادهم عن أي مصادر تلوث للوصول إلى المستويات الدولية وتوفير أكثر من 5000 فرصة عمل.

ونجحت الدولة المصرية بالتعاون بين الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وشركة المقاولون العرب في تشييد جسر روض الفرج، أعرض جسر معلق في العالم، وفقا لموسوعة جينس العالمية ، ويساعد في تقليل الازدحام المروري من وسط البلد.

واتخذت مصر خطوات مهمة في مجال الطاقة عبر إنشاء محطات طاقة ضخمة ونظيفة ومتجددة مختلفة مثل القناطر الجديدة بأسيوط ومحطة البرلس للطاقة ومشروع الطاقة الشمسية في بنبان (بقدرة 2000 جيجاوات الأكبر في العالم) ، إضافة اكتشاف حقل زهر للغاز والذي سمح لمصر باكتساب زخم اقتصادي وجغرافي في المنطقة وحرصت الدولة على تشجيع المشاركة الإيجابية من قبل المواطن في تنفيذ ومتابعة برامج التنمية، باصدار "دليل المواطن لخطة التنمية المستدامة" في كل محافظة اضافة إلى تطبيق " شارك 2030" كأداة فعالة لتمكين المواطن من المتابعة الدورية لجهود وبرامج تحقيق التنمية في الدولة.

و انعكست تلك المجهودات على أرض الواقع لتحقق طفرة اقتصادية سوف تنعكس على حياة المواطن المصرى خلال السنوات المقبلة .

بذلك استطاعت جمهورية مصر العربية أن تقوم بالبدء فى إحداث عملية توطين أهداف التنمية المستدامة بحصر المزايا التنافسية للمحافظات و السعى قدما لإقامة المشروعات القومية و جذب الاستثمارات لتحقيق تنمية متوازنة ينعم بها كل سكان مصر مما يساعد على سد الفجوات بين الريف و الحضر.

وخلال المبحث القادم سوف نستعرض نموذج استرشادى يؤكد لنا قدرة مصر على إجراء عملية التوطين بنجاح.

المبحث الثالث: نموذج استرشادى لتوطين أهداف التنمية المستدامة فى محافظة بورسعيد بجمهورية مصر العربية

تمتلك جمهورية مصر العربية كافة مقومات النجاح لتحقيق تنمية مستدامة ينعم بها الأجيال القادمة، من الناحية الاقتصادية تمتلك مصر المقومات الاقتصادية من حيث البنية التحتية و الثروات المعدنية و المائية و الخدمات اللوجيستية و غيرها و من حيث المقومات البشرية تعتبر مصر دولة شابة 60% من سكانها فى المرحلة العمرية الأقل من 40 سنة لذلك تعد مصر قوة بشرية من الأيد العاملة و العقول الناضجة، إضافة إلى إمتلاك الإدارة السياسية خطة طموحة لتحقيق تنمية مستدامة تنعكس على أبعاد التنمية الثلاثة (الاقتصادية – الاجتماعية – البيئية) و يتضح ذلك من خلال نوعية المشروعات التى تسعى الدولة لتحقيقها مثل المزارع السمكية و المدن الذكية و مشروعات الطاقة النظيفة و حرصها على إطلاق برامج للحماية المجتمعية لتخفيف العب عن المواطن المصرى البسيط .

و تتجلى مجهودات الدولة واضحة فى محافظة بورسعيد التى تم اتخاذها كنموذج استرشادى لتوطين أهداف التنمية المستدامة كما هو موضح بالملحق.حيث تم تنفيذ العديد من المشروعات التى تحقق اهداف التنمية المستدامة ال 17 حيث سعت الدولة للقضاء على العشوائيات بتطوير المناطق العشوائية عام 2018 مما حقق الهدف (1,3,10,11) و ضمان مصادر للامن الغذائى بانشاء المزارع السمكية بشرق بورسعيد مما حقق الهدف (1,2,8,12,14) ,توفير فرص عمل للشباب باطلاق مشروع اسطول صيد للشباب مما حقق الهدف (1,2,9,8) و تطوير المنظومة الصحية بتطوير مستشفى بورفواد العام و بورسعيد العام مما حقق الهدف (3) , اضافة الى الاهتمام بالبنية التحتية بانشاء كوبرى عزمى الهيدروليكى و كوبرى قناة بورسعيد مما حقق الهدف (9) و تنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية التى وفرت فرص عمل و جذبت استثمارات اجنية مثل مدينة شرق

بورسعيد مما حقق الهدف (9,8,11) , ميناء شرق بورسعيد (8,9) و مصنع k&1 و مشروع ايكو سلويز و المنطقة الصناعية شرق بورسعيد و فى اطار ضمان المياة النظيفة و الطاقة النظيفة تم توصيل الغاز الطبيعى و تطوير منظومة تحلية المياة و الصرف الصحى منذ عام 2014 – 2018 ليتم تحقيق الهدف (1,2,6,7,8) و فى مجال التعليم تم تطوير عدد من المدارس و انشاء مدارس جديدة مثل مدرسة عوف حمادة الدولية لتحقيق الهدف (10 , 4) , كل هذا اضافة الى تطوير المنظومة الصحية و اطلاق برنامج التامين الشامل و بداية تطبيق التحول الرقمى و ربط كل الخدمات الحكومية اليكترونيا و تطوير الهيكل الادارى للعامين ورفع كفاءة موظفين الدولة وغيرها من المشروعات التى وطنت اهداف التنمية المستدامة بمحافظة بورسعيد كما وارد ذكره بالتفصيل بالمحلق الخاص بالنموذج الاسترشادى .

وبذلك تعتبر محافظة بورسعيد نموذج يحتذى به لعملية توطين اهداف التنمية المستدامة تتجلى به مجهودات الدولة و كل مؤسساتها من اجل تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة و لذلك ترى الدراسة باهمية اعداد نموذج مشابة للنموذج الملحق بالدراسة لكل محافظة فى مصر و وضع موشرات قياس للاداء لقياس مدى الانجاز الذى تم من اجل توطين اهداف التنمية المستدامة و يكون دليل على نجاح الدولة فى تحقيق تنمية متوازنة و اقتصاد احتوائى مستدام بكافة محافظات و اقاليم جمهورية مصر العربية .

المبحث الرابع : النتائج و التوصيات

أولا: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. عملية توطين أهداف التنمية المستدامة عملية ديناميكية متغيرة وفقا لإمكانيات و قدرات الدول و الأنظمة السياسية و لذلك تختلف نتائجها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

2. مفهوم عملية التوطين مفهوم محلى وفقا للمعايير العالمية، لذلك لابد أن يكون لكل دولة مفهوم واضح و محدد لعملية التوطين وفقا لقدراتها المحلية و خططها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.
3. نظرا لإختلاف قدرات و إمكانيات الدول و تنوع الأولويات نجد أن أشكال عملية التوطين مختلفة و متنوعة من دولة لأخرى.
4. لابد أن يسعى النظام العالمى إلى التسريع بتحول أهداف التنمية المستدامة من التبنى إلى التطبيق.
5. مرونة النظم السياسية و قدرتها على مواجهة الأزمات و التحديات و امتلاكها خطط طموحة هما الضمان لإستدامة عملية توطين أهداف التنمية المستدامة.
6. التنمية المتوازنة و سد الفجوات بين الريف و الحضر هما أساس عملية التوطين و تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
7. على المستوى الوطنى تمتلك جمهورية مصر العربية خطة استراتيجية و أهداف وطنية قادرة على ترجمة مجهوداتها لإتمام عملية التوطين بنجاح.
8. بالنظر إلى أقاليم مصر و حصر المزايا التنافسية لمحافظاتها نجد أن مصر تمتلك القدرات و الإمكانيات التى تؤهلها لتحقيق التنمية المنشودة.
9. تنوع مصادر التمويل للمشروعات التنموية يسرع من إتمامها و زيادة الأثر التنموى لها.
10. تمتلك مصر الموارد الطبيعية و البشرية التى تؤهلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا: التوصيات

توصى الدراسة بعد الإطلاع على الدراسات المتخصصة و تجارب الدول و مقارنتها بالواقع المحلى و التأكد من قدرة مصر على إتمام عملية توطين أهداف التنمية المستدامة بأن تهتم الإدارة السياسية بالنقاط التالية للإسراع بعملية التوطين :

1. الإسراع بإصدار قانون المحليات و إتباع الإدارة من أسفل إلى أعلى و تحقيق الامركزية فى اتخاذ القرار.

2. تطبيق الحوكمة الكاملة داخل الهيئات و المؤسسات الحكومية و الخاصة و فرض قوانين لضمان الإلتزام بقواعد الحوكمة مثل الإفصاح و الشفافية و إتاحة المعلومات و المشاركة و المساءلة..الخ.
3. تخصيص قسم خاص فى الاستراتيجية الوطنية لإعداد النشيء و الأجيال القادمة، بحيث تتحول أهداف التنمية المستدامة من مجرد أهداف و برامج إلى ثقافة و سلوك للأجيال القادمة.
4. تنويع مصادر التمويل للمشروعات التنموية و ابتكار أساليب جديدة مثل الصحكوك الخضراء و الصكوك الإسلامية و وضع آلية لدمج الاقتصاد الغير رسمى بالاقتصاد الرسمى.
5. وضع دور واضح لأصحاب المصلحة محدد المهام لإنجاز الاستراتيجية و المشاركة بعملية توطين أهداف التنمية المستدامة.
6. دمج كافة الأطراف فى حوار مجتمعى مستمر لتبادل الآراء و التأكد من تلبية الاستراتيجية الخاصة بالتوطين للاحتياجات الفعلية لأصحاب المصلحة.
7. وضع آلية قانونية تضمن التنسيق و التعاون بين الجهات الحكومية المختلفة.
8. وضع مؤشرات قياس أداء بشكل قطاعى و اقليمى بحيث يتم وضع مؤشرات خاصة لقياس الأداء بكل محافظة وفقا للقطاعات التى تتميز بها و البعد عن المؤشرات العامة التى يصعب قياسها.
9. عرض الفرص الاستثمارية المتاحة داخل كل محافظة بشكل محدد يوضح لنا طبيعة الفرصة و الأهداف التى تلبيها و العائد على الاستثمار بها من الزاوية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.
10. لابد أن تعتمد عملية توطين أهداف التنمية المستدامة فى جزء كبير منها على دعم و تمكين الشباب و إتاحة الفرصة للمرأة و ذوى الاحتياجات الخاصة من خلال خلق فرص استثمارية تتناسب معهم و دعم ثقافة ريادة الأعمال.
11. إطلاق موقع إلكترونى لمتابعة عملية التوطين و إتاحة الفرصة للجميع بالمشاركة و إتاحة الفرصة لصانع القرار فى قراءة المشهد و اتخاذ القرار السليم.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المراجع العربية

ثانيا: المراجع الأجنبية

المراجع العربية:

- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط و التنمية الاقتصادية، http://mpmar.gov.eg/
- موقع سي اس ار ايجيبت، https://www.csregypt.com/
- موقع خريطة مشروعات مصر، https://egy-map.com/
- موقع البوابة الإلكترونية لمحافظة بورسعيد،

http://www.portsaid.gov.eg/MainPage/GovnewsArchives.aspx

المراجع الأجنبية

- Courtnadge, P. 2017. “Who will finance development in Cambodia” Accessed March 2018.
- Manohar Patole, Independent Consultant on Environmental Governance. Brookly,study” Localization of SDGs through disaggregation ofKPIs,2018
- Navarro, N. 2016. “It’s time to move towards environmental sustainability”. Accessed March 2018.
- Navarro, N. 2016. “Building the foundations for inclusive and sustainable growth in Cambodia”. Accessed March 2016.
- Preston Auditorium, Article entitled” Localizing the Implementation of the SDG” , World Bank Group MC Building, Posted on October 12, 2017, https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-centreLocalizing the Implementation of the SDGs/speeches/2017/localizing-the-implementation-of-the-sustainable-development-goa.html
- Paula Lucci,”localizing the Post-2015 agenda:What does it mean in practice?”,2015
- Patole, Manohar, Brookly,study” Localization of SDGs through disaggregation ofKPIs,2018
- Royal Government of Cambodia 2018. “Development Co-operation and Partnerships Report”. Accessed March 2018.
- Renwick, N. 2016. “China as a Development Actor in South East Asia”. Accessed March 2018.
- Royal Government of Cambodia 2014. “Annual Progress Report 2013: Achieving Cambodia’s Millennium Development Goals”. Accessed March 2018.
- T. Lanshina, V. Barinova, A. Loginova, E. Lavrovsky, I. Ponedelnik, April 2019, Article “Localizing and Achieving the Sustainable Development Goals at the National Level: Cases of Leadership”
- The Global Taskforce of local and regional governments report,”ROADMAP FOR LOCALIZING THE SDGs: IMPLEMENTATION AND MONITORING AT SUBNATIONAL LEVEL”,2016, gtf2016.org
- Sivhouch, O. and C. Sreang 2015. “Analysis of Cambodia’s Preparedness for the Implementation of Sustainable Development Goals: Challenges, Opportunities and Financing”. Accessed March 2018.
- UNDP 2013. “Cambodia: MDG Acceleration Framework Report – Promoting Women’s Economic Empowerment”. Accessed March 2018
- UNFPA Cambodia 2016. UNFPA steps-up the SDG localisation in Cambodia. Accessed March 2018.
- UNDP (2016). Rapid Integrated Assessment – Cambodia SDG profile. Accessed March 2018.

- UN SDG 2015: Target 17.18, “By 2020, enhes, including forleast developed countries and small island developing States, to increase significantly the availability of high-quality,timely and reliable data disaggregated by income, gender, age, race, ethnicity, migratory status, disability, geographiclocation and other characteristics relevant in national contexts”. For more information, please see http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals
- UN SDG 2015: Target 17.19, “By 2030, build on existing initiatives to develop measurements of progress on sustainabledevelopment that complement gross domestic product, and support statistical capacity building in developing countries”.For more information, please see http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals
- UN-Women, GENDER RESPONSIVE LOCALIZATION OF THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS, https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20africa/attachments/publications/2017/07/sdg-faqs-web.pdf?la=en&vs=3619
- World Bank 2016. “World Development Indicators” Accessed March 2018.
- World Bank 2015. “Maintaining High Growth: Cambodian Economic Update”. Accessed March 2018.
- https://opendevelopmentcambodia.net/topics/sustainable-development-goals/
- https://invest-gate.me/news/el-sisi-inaugurates-el-nasr-bridge-port-said/

ملاحق الدراسة

جدول نموذج محافظة بورسعيد

الدراسات السابقة

أولا: نموذج محافظة بورسعيد بجمهورية مصر العربية

مشروعات التنمية في محافظة بورسعيد[27،28،29،30]

(2014-2020)

المشروع	وصف المشروع	العام	أهداف التنمية المستدامة
كوبري النصر العائم	**تكلفة المشروع: 130 مليون جنيه** **عدد العمال: 2500 عامل** يقع كوبري النصر في منطقة الرسوة وفوق قناة السويس ، ويربط مدينتي بورسعيد و بورفؤاد. ويهدف الكوبري البالغ طوله 421 مترا إلى الحد من الازدحام المروري الناجم عن مركبات الشحن. تقدر طاقة العبور اليومية للكوبرى بنحو 20 ألف مركبة، بمتوسط حمولة حتى 15 طناً، بالإضافة إلى 1200 مركبة بحمولات حتى 70 طناً، ويتم المرور على الكوبرى فى حارتين بكلا الاتجاهين للسيارات الملاكى والنقل الخفيف، واتجاه واحد لسيارات النقل الثقيل.تم بناء الكوبري من 2500 طن من الفولاذ ومن المتوقع أن يوفر الوقت مع مرور المركبات من جانب إلى آخر في أربع دقائق. بالإضافة إلى الوقت ، من المتوقع أيضًا أن توفر سيارات الشحن المال من خلال تقليل كمية الوقود اللازمة في وسائل النقل. أما بالنسبة لسفن الشحن ، بإمكان حوالي 10 قوارب بحرية أن تنقل حمولة تبلغ 320 طنًا عبر الكوبري.	2016	9 INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE 8 DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH

27 موقع البوابة الإلكترونية لمحافظة بورسعيد، http://www.portsaid.gov.eg/MainPage/GovnewsArchives.aspx

28 موقع خريطة مشروعات مصر، https://egy-map.com/

29 فلاح، (ديسمبر2018)، حصاد مشروعات التنمية بمحافظة بورسعيد، https://www.youm7.com/story/2018/12/31/%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D9%81%D9%89-2018/4087330

30 بيان، ديسمبر 2019،

	تم بناء كوبري النصر في تسعة أشهر ومضمون لمدة ثماني سنوات. ومع استمرار الصيانة والاختبارات ، يمكن أن تمتد الفترة ليستمر من 25 إلى 40 سنة.		
تطوير المناطق العشوائية في بور سعيد	**تكلفة المشروع: 82 مليون جنيه** أتي مشروع الـ 26 عمارة في إطار مساعي الدولة لإعلان محافظة بورسعيد خالية من المناطق العشوائية الغير آمنة، ويهدف المشروع إلى توفير مساكن أدمية بديلة لسكان منطقة زرزارة العشوائية. ويضم مشروع الـ 26، في بورسعيد، 640 وحدة سكنية بتكلفة 82 مليون جنيه، وتم إنشاءه بالتعاون مع صندوق تطوير العشوائيات، وذلك ضمن جهود المحافظة للارتقاء بالمستوى المعيشي والصحي لقاطني العشوائيات. ويأتي مشروع 2880 وحدة سكنية للإسكان الاجتماعي ببورسعيد، ضمن مشروع الإسكان الاجتماعي لشباب بورسعيد، والمخصص للمرحلة الثانية، ويضم المشروع 2880 وحدة سكنية، حيث يقع المشروع بالحي الإماراتي جنوب محافظة بورسعيد ويضم 120 عمارة سكنية، مكتملة المرافق. عدد الوحدات السكنية التي تم إنشاؤها بالمحافظة ضمن مشروعات تطوير المناطق غير الآمنة، بلغ أكثر من 6 آلاف وحدة سكنية، بتكلفة إجمالية تقارب المليار جنيه، موضحًا أنه بالإضافة للمشروعات السابقة التي تم تسليمها بالمحافظة، هناك أيضًا مشروع المرحلة الثالثة لزرزارة والذي يضم 26 عمارة سكنية بها 624 وحدة سكنية بإجمالي تكلفة حوالي 90 مليون جنيه.	**2018**	
الإسكان الاجتماعي في بورفؤاد	**مشروع شبابي يطل مباشرة على ممر المجرى الملاحي لقناة السويس بمدينة بور فؤاد والذي يضم حوالي ١٤ ألف وحدة سكنية.**	**2018-2020**	
مشروع ايكو سلوبز	**تكلفة المشروع: 300 مليون دولار أمريكي** محطة استقبال ومعالجة مخلفات بترولية (للسفن) على مساحة 8 آلاف متر مربع في التوسعات الجديدة لميناء شرق بورسعيد.	**2019**	

	يهدف المشروع للمساهمة فى دعم تنافسية قناة السويس بإطلاق العديد من الخدمات البحرية، ومنها تجميع مخلفات السفن وإعادة تدويرها، من خلال تقديم خدمة عالمية عالية الجودة لمعالجة مخلفات الزيوت البحرية عقد إمتياز إقامة وتشغيل وإعادة تسليم محطة دحرجة سيارات ومركبات «رورو» بنظام BOT بالأرصفة الجديدة لميناء شرق بورسعيد.		
تحالف NYK TOYOTA BOLLARE محطة دحرجة سيارات RORO	**تكلفة المشروع: 100 مليون دولار أمريكي** تحالف بين الهيئة الاقتصادية لقناة السويس، والتحالف العالمي المكون من مشغلي المحطات المتخصصة، وهم شركة بولوريه لوجيستيك الفرنسية وتويوتا تسوشو اليابانية ونيبون يوشن كايشا اليابانية. أنه بموجب هذا العقد سيقوم التحالف باستغلال رصيف بطول 600 متر من الناحية الغربية للأرصفة الجديدة لتشغيل محطة الرورو على مساحة 270 ألف متر مربع تخصص لاستقبال السيارات وسفن الدحرجة، حيث ستوفر هذه المحطة الجديدة لمجال صناعة السيارات أحدث الخدمات وعمليات التشغيل الفعالة من أجل استيراد وتصدير وإعادة شحن السيارات للأسواق والموانئ للدول المجاورة.	**2019**	
حملة القضاء على فيروس سي	بدأت مصر برنامج علاج وطني يهدف إلى توفير علاج للمرضى المصابين بفيروس التهاب الكبد الوبائي المصري. بذلت اللجنة الوطنية المصرية لمكافحة الالتهاب الكبدي الفيروسي قصارى جهدها لتزويد مرضى التهاب الكبد الفيروسي المصاب بداء السكري.نجحت الحملة الوطنية بمحافظة بورسعيد في تغطية أكثر من 92٪ من المجموعة المستهدفة خلال عام 2018.	**2018**	
مستشفى النصر لعلاج أورام الأطفال	**تكلفة المشروع: 380 مليون جنيه** شهد عام 2018 مشروع إنشاء مستشفى أطفال النصر لعلاج الأورام، ويتابع العمل بها كبار قيادات الدولة بداية من رئيس الوزراء. المستشفى ستخدم أطفال بورسعيد وعدد من المحافظات المجاورة. ومن المقرر أن يضم المستشفى نحو 123 سريرًا في مختلف أقسام المستشفى؛ وتصل تكلفة الإنشاءات فقط لنحو ٣٨٠ مليون جنيه غير شاملة التجهيزات، ومخطط لها أن تضم تخصصًا لأورام الأطفال، وتخصص قلب مفتوح بالتعاون مع الدكتور مجدي يعقوب، وكذلك تخصص قسطرة قلبية،	**2018**	

	وتعد أول مستشفى في تاريخ بورسعيد لأورام الأطفال والتي يتم إنشائها حاليًا على أرض مستشفى النصر التي ظلت مهجورة أكثر من 18 عامًا، وتعد صرح طبي عملاق.		
المبنى الإداري للتأمين الصحي	**تكلفة المشروع: 65 مليون جنيه** تم الانتهاء من إنشاء المبنى الإداري لمنظومة التأمين الصحي الشامل بتكلفة 65 مليون جنيه تقريبًا. والذي يضم الهيئات الثلاث المشرفة على تنفيذ المشروع وهي "هيئة التأمين الصحي الشامل" و "هيئة الرعاية الصحية" و"هيئة الاعتماد والجودة." ويتكون المبنى من الدور الأرضي الذي سيعمل كخدمة استقبال للهيئات الثلاث بالإضافة إلى 6 أدوار يتم تقسيمها بمعدل دورين لكل هيئة، ومن المقرر أن يضم المبنى قسمًا للشئون القانونية وآخر لإدارة شئون الأطباء وآخر لإدارة شئون المرضى، فضلًا عن قسم لإدارة شئون الممرضين، وكانت قد بدأت عملية الإنشاء في أبريل 2018.	**2018**	
المنطقة الصناعية شرق بورسعيد	تعد المنطقة الصناعية في شرق بورسعيد من المناطق الواعدة والتي ستغير من مستقبل مصر الاقتصادي وتقام على مساحة ٤٠ مليون م٣ ويجرى العمل الآن في المرحلة الأولى بمساحة ١٦ مليون م٣، وتوفر آلاف من فرص العمل للشباب، وتشمل صناعات خفيفة ومتوسطة في مجال "تجميع السيارات والشاحنات والدواء والنسيج والأجهزة المنزلية والالكترونية.	**2018**	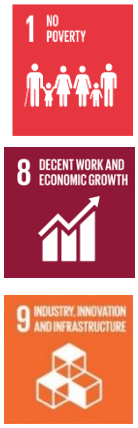
المزارع السمكية بشرق بورسعيد	**تكلفة المشروع: 650 مليون جنيه** يساهم المشروع في تنفيذ أهداف السياسة العامة للدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك عالية الجودة ذات المواصفات العالمية لتغطية العجز في البروتين الحيواني للمواطن المصري وتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. كما يساهم في تنمية منطقة قناة السويس وسيناء وخلق مجتمعات عمرانية جديدة بها، ويوفر المشروع 10 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في كافة المهن والتخصصات في هذا المجال.	**2018**	

	ويهدف إلى تقليل الاستيراد وتصدير فائض الإنتاج من السوق المحلي إلى الأسواق العالمية (خاصة السوق العربية والأوروبية) لتوفير العملة الصعبة ودعم الاقتصاد المصري. **مراحل تنفيذ المشروع:** **المرحلة الأولى:** ويتم تنفيذها في أحواض ترسيب رقم 21 بإجمالي 1900 فدان تقريبًا، واستغرقت عشرين شهرًا انتهت في 23 ديسمبر 2016. واستهدفت المرحلة (إنشاء بنية أساسية، وتشمل البنية الأساسية: أعمال حفر أحواض وترع – إنشاء الجسور – مصارف رئيسية وفرعية – بوابات الري والصرف – مدخل ومخرج للمياه على قناة السويس – محطات رفع مياه – مولدات القوى – مد الكابلات لإنارة الموقع – إنشاء مباني إعاشة للأفراد– تدبير معدات ومستلزمات تشغيل أحواض الاستزراع السمكي)، بطاقة إنتاج من 8: 10 ألف طن أسماك لهذه المرحلة. **المرحلة الثانية:** يتم تنفيذها في أحواض ترسيب (22–23 وجزء من 18) شرق القناة، بمساحة إجمالية 2900 فدان في مدة تصل إلى اثني عشر شهرًا.وتستهدف المرحلة إنشاء 1600 حوض استزراع سمكي وخدماتها من ترع ومصارف – مصنع أعلاف لإنتاج 150 ألف طن سنويًا على مرحلتين – مفرخ لإنتاج 160 مليون زريعة دنيس/ قاروص/ لوت و500 مليون يرقة جمبري سنويًا– حضّان لتحضين 160 مليون إصبعية سمك دنيس/ قاروص/ لوت و300 مليون يرقة جمبري سنويًا– مركز تدريب العاملين بالمشروع – مخازن أعلاف – مصنع فرز وتصنيع وتعبئة وتغليف الأسماك – مخازن للمعدات والمهمات وقطع الغيار. **المرحلة الثالثة:** وتتم في أحواض ترسيب (شرق البحيرات – 17 – جزء من 18) بمساحة 2700 فدان، ويتم تنفيذها في عشرة أشهر. وتستهدف المرحلة إنشاء 1400 حوض استزراع سمكي بخدماتها– استكمال الوحدات السكنية للعمال بالمشروع واستكمال توفير جميع المعدات والأدوات اللازمة للمشروع من طلمبات مياه ومولدات كهربائية ومعدات تغذية آلية ومنظومة مراقبة.		
مجال مياه الشرب والصرف الصحي وتوصيل الغاز الطبيعي	شهدت محافظة بورسعيد خلال السنوات الأربع الماضية طفرة تنموية في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي ولعل الانجاز الأكبر خلال عام 2018 إنشاء محطة "c9" ذات المعالجة الثلاثية والتي تعمل على إنهاء مشكلات الصرف بحي الضواحي والجنوب أكثر أحياء بورسعيد كثافة سكانية وأكثرها احتياجا؛ حيث أنها تعمل بتكنولوجيا متقدمة لمعالجة مياه الصرف وإعادة	**2014 – 2018**	

	استخدامها في زراعة الأشجار الاستزراع النباتي، وأنشئت بتكلفة حوالي 450 مليون جنيه. كما شهد عام 2018 أيضًا افتتاح 3 محطات معالجة صرف صحي بقرى الجنوب المختلفة للمرة الأولى "بحر البقر والرضوان والفتح" بطاقة استيعابية 600 م3 في اليوم، وذلك في إطار اهتمام المحافظة بسكان هذه المناطق وتوفير كافة الخدمات التي كانت يفتقدوها ليحيوا حياة كريمة تتناسب مع المرحلة القادمة خاصة وأن منطقة جنوب بورسعيد تمثل عنصر أساسي في عملية التنمية التي تمر بها المحافظة كقاطرة للتنمية في مصر بإقامة مشروعات عملاقة من مناطق صناعية واتساع الرقعة الزراعية وسياحية وسكنية.في مجال مياه الشرب شهدت محافظة بورسعيد خلال عام ٢٠١٨ عدة مشروعات والتي تمثلت في توصيل خطوط مياه الشرب لمشروع الإسكان الاجتماعي لعدد ٤٤ عمارة بمنطقة السلام و١١ عمارة بمنطقة اللنش بالإضافة إلى ٤٠٣٢ وحدة سكنية جنوب بورسعيد كما تم الانتهاء من إقامة محطة مياه سطحية بطاقة ٢٦ ألف م٣ جنوب بورسعيد "الكاب" ويجرى العمل الآن في إنشاء محطة تحلية مياه البحر غرب بورسعيد بطاقة ٢٠/ ٤٠ ألف م٣/يوم. وفى مجال الخدمات المقدمة للمواطنين قامت محافظة بورسعيد باتخاذ عدة خطوات لتوصيل الغاز الطبيعي للمناطق التي لم تصلها الخدمة بأحياء العرب والضواحي.		
أسطول صيد للشباب	يتضمن المشروع إنشاء 100 سفينة صيد للشباب الصيدين للمساهمة في حل أزمة البطالة وتوفير فرص عمل لأهالي مدن القناة وقد تم الانتهاء من 12 سفينة بطول 24 مترًا وعرض 7 أمتار لكل سفينة بحيث تسع 50 طن أسماك ومجهزة بوسائل الاتصال والإنقاذ وأحدث تكنولوجيات ومعدات الصيد الحديثة.	**2018**	

تطوير مستشفى بورفؤاد المركزي	**تكلفة المشروع: 300 مليون جنيه** تضم 10 تخصصات مختلفة "الباطنة، والغسيل الكلوي، والجراحة، وأمراض النسا، والأطفال، والعظام، والأنف والأذن، فضلاً عن أقسام التخدير والعناية المركزة." ويوجد بالمستشفى 28 سريرًا مجانيًا، و16 سريرًا اقتصاديًا، و12 سرير عناية مركزة، و4 حضانات، و21 سرير استقبال، كما تضم المستشفى أجهزة للأشعة العادية والموجات فوق الصوتية، والمناظير والأشعة المقطعية وأجهزة رسم قلب وماموجرام، وتبلغ القوى البشرية العاملة في المستشفى 492 من ضمنهم أطباء بشريون وأطباء أسنان وأطباء علاج طبيعي وصيدلي وهيئة التمريض والإداريون وأخصائيو تغذية.	**2019**	
تطوير مستشفى بورسعيد العام	**تكلفة المشروع: 127 مليون جنيه** شملت أعمال التطوير مبنى الطوارئ والاستقبال بالإضافة إلى إنشاء العيادات الخارجية وممر للربط بين الجناح القبلي والبحري، بتكلفة بلغت حوالي 127 مليون جنيه، ليصل إجمالي السعة الاستيعابية للمستشفى إلي 212 سرير، 148 منهم سرير اقامة، و52 سرير رعاية، و12 حضانة، 83 سرير للغسيل الكلوي وتخدم مرضى الكُلى في كل من بورسعيد وبورفؤاد بمعدل 175 مريضًا في اليوم، بالإضافة إلى 11 غرفة للعمليات، وقسم للمناظير به منظار للجهاز الهضمي، و2 جراحي، ومعمل للتحاليل، و16 عيادة خارجية وبنك دم تجميعي، بجانب قسم للأشعة به أشعة سينية متنقلة ودوبلر وماموجرام و CARMورنين مغناطيسي.	**2019**	

مدينة شرق بورسعيد	**تكلفة المشروع: 17 مليار جنيه** تجاوز مساحة مدينة شرق بورسعيد 12 ألف فدان وتعد المدينة الساحلية الجديدة الأولى شرق قناة السويس لتخدم أغراض تنمية منطقة قناة السويس بحيث تستهدف استيعاب أكثر من نصف مليون نسمة مع اكتمال نموها.المدينة المليونية الجديدة التي ستقام شرق بورسعيد والمعروفة ب "بور سعيد الجديدة" هي أول مدينة مليونية في سيناء، تم انشاؤها في الآونة الأخيرة بهدف تخفيف الكثافة السكانية عن المناطق المزدحمة بالسكان، وتوفير 185 ألف فرصة عمل دائمة للشباب، كما أنها تهدف الى مواكبة الحداثة في النظم الالكترونية المتطورة بالخدمات المقدمة للسكان. • تم تخطيط تلك المدينة لتصبح مدينة سياحية عالمية • تتكون المدينة من 6 قطاعات عمرانية و12 حيا سكنيا • تبلغ مساحة المدينة 19 ألف فدان على ساحل شرق بورسعيد • تحتوي تلك المدينة على أكبر مدينة صناعية ومناطق لوجستية • تضم أكبر منطقة للمزارع السمكية • تحتوي على أكثر من 4000 وحدة سكن اجتماعي • تم تنفيذ 4340 وحدة بمساكن بورسعيد الجديدة ضمن مشروع الإسكان الاجتماعي الحي السكني بالمدينة يضم 418 عمارة سكنية، ارضي + اربع ادوار، بأجمالي 8360 وحدة سكنية بمساحة 90 متر للوحدة، ومن المفترض أن يضم وحدة صحية، وحدائق عامة، ومدارس، ومركز ثقافي، ووحدات تجارية، ومكتب بريد، وكنيسة، ومسجد، كما تم البدء في تنفيذ 5000 وحدة منها.	**2016**	
معمل الباثولوجي وتحليل الأورام والأنسجة ببورسعيد	ضمن عناصر مشروع التأمين الصحي الشامل في مصر تم تفعيل وبدء تشغيل معمل الباثولوجي وتحليل الأورام والأنسجة بمستشفى النصر التخصصي للأطفال، هذه الخدمة تقدم لأول مرة من خلال منظومة التأمين الصحي الشامل.لا يقتصر استقبال العينات من الأنسجة على مستشفى النصر فقط ولكن من جميع مستشفيات المحافظة ومن جميع الأعمار.كما تم إطلاق سيارتين وحافلة في شوارع بورسعيد في حملة لتوعية المواطنين بالمنظومة وتشجيعهم للإقبال على التسجيل. الحملة نجحت في توزيع ٨٤٦٢ استمارة للتسجيل.	**2019**	

مدرسة عوف حمادة الدولية	**تكلفة المشروع: 7 مليون جنيه** تعتبر مدرسة عوف حمادة بمحافظة بور سعيد من أحدث المدارس الحكومية، التي تم ضمها حديثًا لمنظومة التعليم، في العام الدراسي 2018 /2019، عقب اختيار الدولة بورسعيد كواحدة من أربع محافظات لإقامة مدرسة دولية للغات بمصروفات مخفضة ومدعمة.المدرسة تم إنشاؤها على مساحة 2570 مترًا مربعًا، بتكلفة 7 ملايين جنيه بالجهود الذاتية، وتضم 22 فصلاً دراسيًا.	**2018-2019**	
كوبري عزمي الهيدروليكى ببورسعيد	**تكلفة المشروع: 50 مليون جنيه** يعد أول كوبري هيدروليكي لمرور النقل الثقيل والحاويات ببورسعيد، ويهدف الي تسهيل الحركة الملاحية لقناة السويس على أحد روافدها، القادمة من وإلى منطقة الجمارك ببورسعيد. تم تصميم الكوبري بحيث يحتوي على باكية ملاحية قابلة للفتح والغلق، بالإضافة إلى 4 باكيات خرسانية، ويصل طوله إلى 320 مترًا، وعرضه 15 مترًا، ووزن الباكية المعدنية حوالى 156 طنًا، بأبعاد 19.2 متر للطول و14.8 متر للعرض، والمسافة بين الأعمدة في حدود 22 مترًا. تم تزويد الكوبري بنظام أمان كامل للتحكم في سرعة الفتح والغلق، معتمدًا على اسطوانات هيدروليكية تتحكم في ذراع ثقل الوزن، لتثبيت الكوبري في حالة الغلق، ولرفع وخفض ركائز الكوبرى ناحية محور الدوران، حيث يفتح بزاوية قصوى تصل لـ 70 درجة.	**2015**	
كوبري قناة الاتصال ببور سعيد	**تكلفة المشروع: 70 مليون جنيه** يقع كوبري قناة الاتصال في نقطة الاتصال بين حي الضواحي ومشروع الإسكان الإماراتي جنوب مدينة بورسعيد. تم إنشاء الكوبري بحمولة تصل لـ90 طنا، ويشمل 6 حارات بطول 220 مترا وعرض 28 مترا، ويعتبر الكوبرى امتدادا لمحور 30 يونيو ويربط بين المشروع الإسكان الإماراتي والمنطقة الصناعية.	**2017**	

مصنع K&I	**تكلفة المشروع: 125 مليون جنيه** تم انشاء وافتتاح مصنع كي آند أي لإنتاج أواني الطهي بجميع أنواعها، باستثمارات مصرية أمريكية صينية، بمحافظة بور سعيد . بحيث يقوم المصنع بتصدر منتجاته إلى الخارج تحت شعار "صنع في مصر" يذكر أن المصنع على مساحة 12 ألف متر مربع، باستثمارات تبلغ 125 مليون جنيه، ويضم 200 عامل بطاقم الإدارة، ويعمل على 4 مراحل، وهي "حقن، صنفرة، دهانات، وتعبئة "، وللمرة الأولى في مصر يتم استخدام الحقن في تصنيع أواني الطهي، وينتج المصنع أواني طهي مطلية بالبورسلين والجرانيت والسيراميك.	**2017**	
محطة تحلية مياه البحر شرق بورسعيد	**تكلفة المشروع: 35 مليون دينار كويتي** بدأت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، تنفيذ المرحلة الأولى من محطة تحلية مياه البحر بطاقة 150 ألف متر مكعب يوميًا، بمدينة شرق بورسعيد الجديدة، بتكلفة 35 ملايين دينار كويتي عبارة عن قرض من الصندوق الكويتي.الطاقة الإجمالية للمحطة تبلغ 250 ألف متر مكعب يوميًا، لخدمة المدينة، والمنطقة الصناعية، والمينا.	**2019**	
محطة معالجة قرية الفتح	تم انشاء وافتتاح محطة معالجة مياه الصرف الصحي بقرية الفتح ببور سعيد بطاقة 600 متر مكعب في اليوم، وذلك ضمن خطة المحافظة في القضاء على القرى التي لم تحظى بالخدمات الأساسية.	**2018**	
أنفاق 3 يوليو	تم إنشاء وافتتاح مشروع إنفاق 3 يوليو، يمثل المشروع بداية حقيقية للإعمار حيث يعد مشروعًا حيويًا يساهم في جذب الاستثمارات للمنطقة الاقتصادية وتنمية سيناء، من خلال تسهيل عملية العبور وتقليل المسافات بين مدن القناة وسيناء، حيث تساهم الأنفاق في خلق فرص عمل كبيرة، خاصة بمحافظات مدن وسيناء. المشروع عبارة عن نفقين كل نفق طوله 4 كيلو متر، بجانب منطقة ترفيهية، ومنطقتين أمنيتين في شرق وغرب القناة.يستوعب النفق الواحد 2000 سيارة في الساعة، بمعدل عبور 40 ألف سيارة في اليوم للنفق الواحد، وجرى الانتهاء من طريق فرعي خارج الأنفاق يربط الأنفاق الجديدة بمحور 30 يونيو. تمر الأنفاق أسفل قناة السويس القديمة عند علامة الكيلو 19.150	**2015–2019**	

	وعلى عمق 64 مترًا من سطح القناة، لتصل بين جنوب بورسعيد وشرق التفريعة، لربط مدن القناة بسيناء مباشرة، في أقل وقت ممكن.		
محطة صرف جنوب سهل الحسينية	**تكلفة المشروع: 100 مليون جنيه** تم افتتاح محطة صرف جنوب سهل الحسينية بمحافظة بور سعيد، لتحسين حالة الصرف الزراعي لنحو 87 ألف فدان باستثمارات بلغت نحو 100 مليون جنيه.المحطة تستهدف تحسين الصرف لزمامات الري في نطاق محافظة الشرقية، التي تعرضتً لتحويل مياه صان الحجر البحرية، وزيادة مياه الصرف، نتيجة التعديات وانتشار المزارع السمكية.تم استخدام معدات موفرة للطاقة، في تصميم المحطة الجديدة، حيث تشمل المحطة نحو 5 وحدات.	**2018**	
ميناء شرق بورسعيد	**تكلفة المشروع: 15.5 مليار جنيه** تم الانتهاء من المرحلة الأولى لتطوير ميناء شرق بورسعيد وافتتاحها رسميًا، شهد الميناء 70 مليون م مكعب من أعمال التكريك، بتكلفة تتجاوز 6 مليارات جنيه، دفعتها هيئة قناة السويس، وتم الانتهاء من بناء الأرصفة الشرقية والغربية بطول 5 كم، بينهم الرصيف الشرقي والغربي بتكلفة 6.5 مليار جنيه أيضًا، كذلك تم تجهيز الساحات خلف الأرصفة، بتكلفة 3 مليارات جنيه، والان بعد الانتهاء من عملية التطوير سيتمكن الميناء من استقبال أكبر سفن العالم العملاقة.ارتفعت حركة البضائع بميناء شرق بورسعيد، بنسبة 17%، من 27.2 مليون طن عام 2018 لـ 31.5 مليون طن عام 2019، كما أن حركة البضائع المحققة بالحاويات ارتفعت من 2.4 لـ 2.7 مليون حاوية، حيث استقبل ميناء شرق بورسعيد استقبل عام 2018 عدد 83 سفينة عملاقة، ومن المتوقع أن يستقبل بنهاية اعام 2019 عدد 120 ناقلة، بمعدل زيادة قدرها 45%.	**2019**	

تطوير قرية النورس	تم الانتهاء من مشروع الـ 44 عمارة سكنية بقرية النورس بمحافظة بورسعيد لنقل سكان العشوائيات من عزب هاجوج والإصلاح والجناين، ويعد هذا المشروع أحد المشروعات الخاصة بتطوير المناطق العشوائية، في إطار توجه الدولة نحو الارتقاء بمستوى خدمات هذه المناطق، من أجل توفير مساكن لائقة وتحسين جودة الحياة للقاطنين بها. يقع المشروع على مساحة 16 فداناً، ويضم 44 عمارة سكنية بعدد 880 شقة، كل شقة 3 غرف وصالة، كما يضم المشروع عدداً من الوحدات الخدمية أبرزها مدرسة، تشمل مراحل التعليم المختلفة، وتضم 28 فصلاً، كما يشمل المشروع على وحدة صحية على مساحة 750 متراً، وفرن بلدي تمويني يخدم عمارات النورس والمناطق المجاورة.	**2018**	
بحيرة المنزلة 2019	تطهير وتطوير بحيرة المنزلة هو ملف مشترك بين محافظات دمياط والدقهلية وبورسعيد وأحد أهم المشروعات التنموية التى يوليها الرئيس عبد الفتاح السيسى اهتماما خاصا وقد تم البدء بتطوير بحيرة المنزلة لتكون مشروع تنوعى متكامل تم اختياره بعناية ليكون مدخلا لتطوير بحيرات مصر وبخاصة إدكو والبرلس ومريوط والبردويل وقارون.		
2000 رأس ماشية بمشروعات الإنتاج الحيواني في بورسعيد	يحتوي المشروع على ٥٠ عامل و٢٠٠٠ رأس ماشية حاليا والذي يساهم في توفير مخزون كاف من اللحوم الغذائية للمحافظة.	**2020**	
التنمية الزراعية بمنطقة سهل الطينة	شهدت منطقة سهل الطينة زيادة في الرقعة المنزرعة وذلك بعد إزالة التعديات على الأراضي الزراعية والمزارع السمكية، وحل المشكلات التى كان يواجهها المزارعون، وكذلك توفير المياه بكثرة للأراضي الزراعية من خلال المشروعات القومية التى شهدتها المحافظة.	**2020**	
التنمية المستدامة بالقطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي	تمت زراعة 30 ألف فدان أرز مصرح بزراعتها طبقا للقرار الوزاري رقم 14 لسنة 2020 حيث يعتبر من المحاصيل الصيفية الاستراتيجية التى تحقق الاكتفاء الذاتي.		

	وهناك بعض المحاصيل الصيفية الاستراتيجية كالقطن حيث من المتوقع زراعة 2500 فدان وحوالة 13 ألف فدان ذره شامية وسكرية بجانب زراعة 270 بطيخ لب و1600 فدان سمسم وزراعات أخرى. كما انه تم الانتهاء من زراعة 30 الف فدان من محصول البنجر متوسط الإنتاجية 20 طن للفدان ويتم زراعته بناء على تعاقدات من شركات السكر الدلتا وبلقاس ونوران وغيرها من النوبارية والشرقية. وتم زراعة المحاصيل بالقطاع الزراعي بالجنوب كالآتى: 6600 فدان شباب الخريجين و18 ألف فدان بجمعيات الاستصلاح و3000 فدان بسهل الطينة و2500 فدان بقطاع الائتمان. اطلاق حملات توعية لمزارعي الأرز المعاملات والممارسات الزراعية لطرق الري للمحصول فضلا عن تقديم الإرشادات الفنية حول طرق مكافحة الآفات والامراض للحفاظ على إنتاجية المحصول الاستراتيجي.	**2020**	
تطوير وتجديد محطة رفع مياه عكرة بورسعيد	**تكلفة المشروع: 5 مليون جنيه** تم إعادة تأهيل عدد ٦ طلمبات تصرف ٤١٦٧م٣/س بضغط ٥.٦ با لضمان استمرار تشغيلها لفترة زمنية أطول. بالإضافة إلي تجهيز عدد ٢ طلمبة لتكون بديل جاهز اذا حدث أي عطل مفاجئ لضمان تشغيل المحطة بكامل طاقتها لتوفير احتياج بورسعيد من المياه خاصة بعد التوسع العمراني و الزيادة السكانية لمحافظة بورسعيد. حيث أصبحت المحطة هي المصدر الأساسي للمياه لمحافظة بورسعيد و قد تم عمل توسعات للمحطة والخطوط الناقلة للمياه تصل إنتاج المحطة الى ٣٠٠٠٠٠ م٣/يومي.	**2020**	
استهداف 109آلاف طفل في حملة تطعيم ضد شلل الأطفال	الحملة القومية ضد مرض شلل الأطفال تستهدف 109 ألف طفل بالمحافظة، من خلال 350 فرقة طبية من بينهم 100 فرقة بالقطاع الريفي و250 بالمناطق السكنية بـ "الحضر " فضلا عن الفرق الثابتة بالوحدات الصحية.		

الدراسات السابقة:

- **ROADMAP FOR LOCALIZING THE SDGs: IMPLEMENTATION AND MONITORING AT SUBNATIONAL LEVEL.** This roadmap for localizing the SDGs has been drawn up by the Global Taskforce of Local and Regional Governments, UNDP and UN Habitat to support cities and regions to deliver the 2030 Agenda.

  Link:
  https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/commitments/818_11195_commitment_ROADMAP%20LOCALIZING%20SDGS.pdf

- **'Localising' the Post-2015 agenda:What does it mean in practice? By Paula Lucci**

  Link: https://www.issuelab.org/resources/21666/21666.pdf

- **Localization of SDGs through disaggregation of KPIs By Manohar Patole**

  Link: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/197071/1/1023717840.pdf